

## The Role of Digital Transformation in Reducing Tax Avoidance in Light of Political Matters “A Field Study”

<https://www.doi.org/10.56830/WRBA11202302>

**Said Medhat Said Ali**

*Accounting and Auditing Department, Badr Academy for Science and Technology, Egypt*  
[saidmedhat30@gmail.com](mailto:saidmedhat30@gmail.com)

**Samar Ibrahim Mostafa Ali**

*Accounting and Auditing Department, Badr Academy for Science and Technology, Egypt*

### **Abstract:**

The main objective of this research is to study the role of digital transformation in reducing tax avoidance, in light of political links and ensuring a more transparent tax environment, ultimately leading to an increase in tax revenue to achieve Egypt's Vision 2030. The research was based on a field study, and data was collected through survey questionnaires. The research sample consisted of (100) individuals employed by the Egyptian Tax Authority.

The researchers concluded that digital transformation provides the necessary electronic models and documents in all electronic tax accounting procedures, and also provides an intelligent electronic system that matches taxpayers' declarations with e-invoices, thereby facilitating the detection of the largest possible number of tax avoidance cases, especially abusive tax avoidance, which is similar to tax avoidance. The results indicate a significant relationship between digital transformation and tax avoidance in the context of political links. The researchers also explained that it is necessary to take advantage of digital transformation through electronic tax accounting procedures to reform and improve the Egyptian tax system, reduce tax avoidance, and benefit from the positive aspects of political links, increase tax revenue for the state, and build an integrated and effective tax system.

**Keywords:** Digital transformation, Political connections, Tax avoidance.



## دور التحول الرقمي في الحد من التجنب الضريبي في ظل الروابط السياسية "دراسة ميدانية"

<https://www.doi.org/10.56830/WRBA11202302>

سعيد مدحت سعيد علي

مدرس مساعد، قسم المحاسبة والمراجعة، أكاديمية بدر للعلوم والتكنولوجيا

سمر ابراهيم مصطفى علي

مدرس مساعد، قسم المحاسبة والمراجعة، أكاديمية بدر للعلوم والتكنولوجيا

### المخلص:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة دور التحوّل الرقمي في الحد من التّجَنُّب الضريبي، في ظلّ الروابط السياسية وضمان بيئة ضريبية أكثر شفافية؛ مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الحصيلة الضريبية تحقيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠. واعتمد البحث على الدراسة الميدانية، وتم جمع البيانات عن طريق قوائم استقصاء، وتمثلت عينة البحث في عدد (١٠٠) مفردة من العاملين بمصلحة الضرائب المصرية.

وقد خلّص الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنّ التحوّل الرقمي يوفر النماذج والوثائق الإلكترونية اللازمة في جميع إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني، كما يوفر التحوّل الرقمي منظومة إلكترونية ذكية تعمل على تطابق إقرارات المكلفين مع الفواتير الإلكترونية، وبالتالي سهولة الكشف عن أكبر عدد ممكن من حالات التّجَنُّب الضريبي، وخاصة التّجَنُّب الضريبي التعسفي، والذي يقترب من التهرب الضريبي، وتشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التحوّل الرقمي، والتّجَنُّب الضريبي في ظلّ الروابط السياسية.

كما أوضح الباحثان أنه يلزم الاستفادة من التحوّل الرقمي من خلال إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني؛ لإصلاح النظام الضريبي المصري، وتحسينه، والحد من التّجَنُّب الضريبي، والاستفادة من الجانب الإيجابي للروابط السياسية، وزيادة الحصيلة الضريبية للدولة، وبناء منظومة ضريبية متكاملة ومحكمة.

**الكلمات المفتاحية:** التحوّل الرقمي، الروابط السياسية، التّجَنُّب الضريبي.

**القسم الأول: الإطار العام للدراسة**

### أولاً: المقدمة:

تُعدّ عائدات الضرائب من مصادر الميزانية الرئيسية للدول؛ لذلك يجب دعمها ببنية تحتية جيدة، مثل حوكمة جمع الضرائب التي تخلو من الفساد والمحاباة، فإن أحد الأطراف التي تساهم في دفع الضرائب إلى الدولة هي الشركة. وتعتبر الشركة دفع الضرائب واحداً من المصروفات؛ لأنه يمكن أن يقلل من صافي الربح، كما تعتبرها عبئاً أيضاً؛ لذلك لديها رغبة في تخفيض العبء الضريبي، وأحد جهودها لتخفيف هذا العبء هو التّجَنُّب الضريبي.

تجَنُّب الضرائب هي استراتيجية عدائية للضرائب تقوم بها الشركات بهدف تقليل العبء الضريبي؛ بحيث تخلق هذه النشاطات المخاطر للشركات، بما في ذلك الغرامات، وسوء سمعة الشركة في الرأي العام. ويمكن أن يشمل تجَنُّب الضرائب توفير الضرائب من خلال مأوى ضريبي، ولا يتعارض تجَنُّب الضرائب مع قوانين ولوائح الضرائب؛ لأنه يستغل ثغرات في قوانين الضرائب التي ستؤثر في عوائد الدولة في قطاع الضرائب. (Alfandia & Putri, 2023)

شهدت بيئة الأعمال المعاصرة خلال العقود الأخيرة الكثير من التغيرات، والتطورات المتلاحقة، والمتسارعة، وكان من بينها ظهور الروابط السياسية كأحد العوامل الهامة التي استحوذت على اهتمام



الكثير من الباحثين، وهي الحالة التي تكون فيها علاقات انتساب سياسية مع الأطراف الخارجية؛ فتأخذ الروابط السياسية أشكالاً متعددة، منها؛ العلاقات العائلية لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مديرها بالسياسيين، والمساهمات السياسية، والتبرعات للسياسيين، أو أن يكون أحد المديرين، أو أعضاء مجلس الإدارة من أعضاء البرلمان؛ بحيث تصبح هذه الروابط مصدرًا للمشاركة السياسية للشركة؛ مما قد يحقق للشركة العديد من المزايا مثل الحصول على التمويل اللازم، أو القروض، أو الموارد النادرة، أو تسهيل الإجراءات، وغيرها من المزايا التي من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي للشركات، ولكن قد تكون الروابط السياسية للشركات مصدرًا لاستغلال مواردها، والتلاعب بالمعلومات، والبيانات المالية لتحقيق المصالح الشخصية. (Sari, Rustiarini, & Dewi, 2022)

تتغير توقعات المواطنين تجاه الهيئات الحكومية باستمرار، وخاصةً فيما يتعلق بتوفير خدمات رقمية ذات جودة عالية، بسبب النتائج الجيدة الناتجة عن استراتيجيات التحوّل الرقمي التي تم تطبيقها في الصناعات غير الحكومية، وإن طريقة عمل الحكومات تخضع لتحوّلات كبيرة لتعزيز تقديم الخدمات، وتصميمها بشكل أكثر اقتصادية وإنتاجية، وتحقيق أهداف مثل زيادة التوافق، والشفافية، ورضا المواطنين، ولكي يخضع القطاع العام للتحوّل الرقمي، يجب تطوير أشكال جديدة من التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، وهياكل تنظيمية جديدة لتقديم الخدمات. (Kitsios, Kamaridou, & Mavromatis, 2023)

#### ثانيًا: مشكلة البحث:

إن العديد من المنشآت في مختلف دول العالم تهدف لإقامة علاقات وروابط سياسية، للحصول على العديد من المزايا، والمنافع من أجل تحسين أدائها، وتحقيق مزايا تنافسية لها؛ حيث يمكن أن تقدم الروابط السياسية العديد من المزايا من خلال المساعدة في تمويل الشركات، وزيادة الحصة السوقية للشركة عن طريق إعطاء امتيازات، وتراخيص لهذه الشركات من خلال الروابط السياسية عن طريق علاقاتها بالجهات المسؤولة، كذلك الحصول على مساعدات حكومية ومزايا ضريبية، وكذلك زيادة القيمة السوقية للشركة عن طريق المصالح المتبادلة بين الأطراف السياسية والشركات، وعلى الرغم من هذه المزايا التي توفرها الروابط السياسية لهذه الشركات؛ فإن هذه الروابط السياسية قد تكون مصدرًا لاستغلال مواردها، والتلاعب بالمعلومات، والبيانات المالية لتحقيق المصالح الخاصة بها؛ فقد تقوم بممارسة التّجَنُّب الضريبي من خلال استغلال الفجوات القانونية، أو تحويل الأموال إلى شركات تابعة لها في بلدان ذات ضرائب منخفضة، واستخدام الخسائر الضريبية لتخفيف الإيرادات المستحقة، وإعادة تصنيف الدخل لتجنّب الضرائب؛ مما يؤثر على حصيلة الدولة من الضرائب بشكل سلبي.

وبالتالي؛ ينتج عن التّجَنُّب الضريبي تقليل الإيرادات المتوقعة للدولة، وبالتالي تقليل مواردها المالية المتاحة لتقديم الخدمات العامة وتمويل المشاريع الحكومية، كما أنه يزيد من العبء الضريبي على المواطنين الآخرين الذين ليس لديهم القدرة على تجنّب الضرائب؛ مما يؤدي إلى تفاقم خطر العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

حيث يمكن للأفراد والشركات الذين يمتلكون موارد كبيرة، ومعرفة بالقوانين الضريبية أن يستغلوا الثغرات في النظام الضريبي لتقليل مسؤولياتهم الضريبية؛ وبالتالي تقليل مساهمتهم في تمويل الميزانية العامة.

ومن أجل مواجهة هذه المشكلة، يجب على الدول تطوير نظام ضريبي قوي وفعال، وتعزيز الشفافية في عمليات الرصد الضريبي، وذلك بتحديد معايير دقيقة لتحديد المخالفات الضريبية، ومنع التّجَنُّب الضريبي. كما يمكن أن يساعد التحوّل الرقمي في تحسين جودة البيانات المالية، وزيادة الوعي بالمخاطر المالية والضريبية، وتحقيق الشفافية، والإفصاح المالي، وتحديد الممارسات الضريبية غير المشروعة، وتحقيق التوازن في التحمل الضريبي بين الشركات؛ مما يمكن أن يساعد في حل هذه المشكلة،



وتعزيز النزاهة المالية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

- ١- ما هي العلاقة بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي.
- ٢- ما هو دور التحول الرقمي في الحد من التجنب الضريبي.
- ٣- ما هو دور التحول الرقمي في العلاقة بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي.

#### ثالثاً: أهداف البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة، يتمثل الهدف الرئيس للبحث في دراسة دور التحول الرقمي في الحد من التجنب الضريبي في ظل الروابط السياسية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

- ١- دراسة واختبار دور العلاقة بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي.
- ٢- دراسة واختبار دور التحول الرقمي في الحد من التجنب الضريبي.
- ٣- توضيح دور التحول الرقمي في العلاقة بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي.

#### رابعاً: فروض البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة، وما هو مستهدف من دراستها، ولتحقيق أهداف البحث يمكن صياغته في الآتي:

- الفرض الأول:** توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية، والتجنب الضريبي.
- الفرض الثاني:** توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي والتجنب الضريبي.
- الفرض الثالث:** توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي في العلاقة بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي.

#### خامساً: أهمية البحث:

- يستمد البحث أهميته العلمية والعملية من عدة عوامل واعتبارات، من أهمها ما يلي:
- ١- يُعد البحث مساهمة في الأدبيات المحاسبية السابقة التي تناولت التحول الرقمي، ودوره في تحسين أداء المنظومة الضريبية.
  - ٢- بالرغم من تزايد الاهتمام بالتحول الرقمي، ودوره في تحسين أداء المنظومة الضريبية، إلا أنه لم يتم تناول دور التحول الرقمي في الحد من التجنب الضريبي في ظل الروابط السياسية.
  - ٣- كما ترجع أهمية البحث إلى حداثة الموضوع في مجال المحاسبة الضريبية، والاتجاه إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة.
  - ٤- الاستفادة من التحول الرقمي في المنظومة الضريبية من خلال الانتقال من التحاسب الضريبي اليدوي، إلى التحاسب الضريبي الإلكتروني من خلال رقمنة النظام الضريبي.
  - ٥- تحظى القضايا المتعلقة بالروابط السياسية للشركات باهتمام شديد؛ وذلك خوفاً من الأثر السلبي الناتج عن الاستغلال السيئ للشركات للروابط السياسية.
  - ٦- الانتقال إلى قوانين رادعة للتجنب الضريبي، وضعف الإطار التنظيمي، وهياكل الحوكمة؛ قد تخلق الدافع لدى الشركات لتكوين روابط سياسية لتحقيق مصالحهم الذاتية.

#### سادساً: منهج البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي في مراجعة أدبيات المحاسبة المتعلقة بموضوع البحث، بهدف الاستفادة منها في صياغة الإطار النظري، والمنهج الاستنباطي؛ لاستكشاف، وتفسير طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي، والحد من التجنب الضريبي في ظل وجود روابط سياسية، كما قام الباحثان بدراسة ميدانية لبيان الآراء المختلفة حول موضوع البحث؛ وذلك عن طريق إجراء المقابلات الشخصية، وتوزيع قوائم الاستقصاء للحصول على المعلومات المتعلقة بمشكلة البحث.

#### سابعاً: خطة البحث:

- ١- الإطار العام للبحث.
- ٢- الإطار النظري، والدراسات السابقة لمتغيرات البحث.
- ٣- الدراسة الميدانية.
- ٤- النتائج والتوصيات.
- ٥- المراجع.

### القسم الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة لمتغيرات البحث

#### أولاً: الدراسات السابقة:

#### ١- دراسات تناولت العلاقة بين الروابط السياسية والتجانب الضريبي:

##### ١- دراسة (Alsmady, 2023) :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الروابط السياسية، وتجنب الضرائب في جميع شركات الأسواق الأردنية، والعلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وتجنب الضرائب، وتأثير جودة المعلومات المحاسبية على العلاقة بين الروابط السياسية وتجنب الضرائب. تم جمع بيانات الدراسة من ٢٠٦ شركة، وتم تحليل ٢٢٦٦ ملاحظة من الفترة ما بين عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٨.

أظهرت النتائج أن الروابط السياسية ترتبط بشكل إيجابي مع تجنب الضرائب، وهذا يدعم فرضية نظرية الوكالة. كما أظهرت النتائج ارتباطاً سلبياً معنوياً بين جودة المعلومات المحاسبية وتجنب الضرائب. وبالإضافة إلى ذلك، أظهر تأثير جودة المعلومات المحاسبية على العلاقة بين الروابط السياسية، وتجنب الضرائب ارتباطاً سلبياً معنوياً مع تجنب الضرائب. وهذا يدعم نظرية الوكالة التي تفيد أن آليات الحوكمة مثل جودة المعلومات المحاسبية تساهم في تقليل مشاكل الوكالة، وتقليل عدم التماثل في المعلومات. وأوضحت النتائج أن جودة المعلومات المحاسبية تلعب دوراً بديلاً بدلاً من دور تكميلي في التخفيف من مشكلة الوكالة، ويمكن لهذه النتائج أن تساعد الشركات وصانعي السياسات في فهم أهمية جودة المعلومات المحاسبية في التحكم في الانخراط السياسي في السوق الأردنية.

##### ٢- دراسة (Alfandia & Putri, 2023) :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير لجان المراجعة، والروابط السياسية، وجودة المراجعة على تجنب الضرائب. وتعتبر هذه الدراسة استكشافية وتستخدم منهجية كمية. وتتألف العينة من ٣٦ شركة تعدين مدرجة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩ في بورصة إندونيسيا.

توصلت إلى أن الروابط السياسية لها تأثير سلبي على التجانب الضريبي. فهي توضح أن الروابط السياسية من خلال مجلس الإدارة - أيضاً - تؤثر في التجانب الضريبي. كما أن جودة المراجعة لها تأثير سلبي على التجانب الضريبي. فجودة المراجعة لشركة المحاسبة العامة الأربعة الكبيرة تضمن معلومات مالية موثوقة. وإذا كانت لجنة المراجعة، والصلاات السياسية، وجودة المراجعة جميعها تساوي الصفر؛ فسيؤدي ذلك إلى تقليل التجانب الضريبي.

##### ٣- دراسة (Firmansyah, et al., 2022) :

تهدف هذه الدراسة إلى الحصول على دليل تجريبي حول تأثير الروابط السياسية، وفرص الاستثمار على تجنب الضرائب، وبالإضافة إلى ذلك؛ يهدف استخدام المسؤولية الاجتماعية للشركات في هذه الدراسة كمتغير معدل إلى فحص تطبيق الاستدامة من قبل الشركات؛ حيث قامت هذه الدراسة بتحليل ٤٢ شركة تصنيع مدرجة في بورصة إندونيسيا من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٩، تم اختيارها باستخدام طريقة العينة المتعمدة لتوليد ٢٥٢ ملاحظة.

توصلت الدراسة إلى أن الروابط السياسية، وفرص الاستثمار تؤثر بشكل إيجابي في تجنب الضرائب، وفي الوقت نفسه، يمكن أن يساهم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الإيجابية للروابط السياسية، وفرص الاستثمار في الحد من تجنب الضرائب. وتشير هذه الدراسة إلى أنه يجب على السلطة الضريبية في إندونيسيا تضمين قضايا الاستدامة في صقل السياسات الضريبية الحالية



#### ٤- دراسة (Rustiarini & Sudiartana, 2021) :

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الروابط السياسية، وتجنب الضرائب، ودور هيكل الملكية كمتغير معدل، وتم حساب التجنب الضريبي للشركات باستخدام معدل الضريبة الفعال، وكانت شركات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩ هي مجتمع الدراسة. واستخدمت هذه الدراسة طريقة الأخذ النموذجي لجمع البيانات من ١١٩ شركة أو ٣٥٧ ملاحظة عن الشركات خلال فترة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن العلاقات للروابط السياسية لها تأثير سلبي على التجنب الضريبي، وهذا التحليل يشير إلى أن العلاقات السياسية قد تؤدي إلى ممارسات الوساطة التي يُعتبر الهدف منها تخفيض العبء الضريبي للشركات. وتعزز ملكية الإدارة العلاقة السلبية بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي، ومع ذلك تضعف الملكية المؤسسية العلاقة السلبية بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي. وعلى العكس من هاتين النتيجةين، لا يمكن للملكية العامة تعديل العلاقة بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي.

#### ٥- دراسة (Widarjo, Sudaryono, Sutopo, Syafiqurrahman, & Juliati, 2021) :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الروابط السياسية على تجنب الضرائب، ودور حوكمة الشركات في التخفيف من تأثير الروابط السياسية على تجنب الضرائب، وتشمل عينة الدراسة ٥١٢ شركة تصنيع مدرجة في بورصة إندونيسيا من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧.

توصلت الدراسة إلى أن العلاقات السياسية لا تؤثر بشكل كبير في تجنب الضرائب. وعلاوة على ذلك؛ أظهرت نتائج تحليل الانحدار التعديلي أن فعالية حوكمة الشركات تعمل على تخفيف تأثير العلاقات السياسية على تجنب الضرائب بشكل إيجابي، على الرغم من أن نتائج هذا التحليل تشير إلى وجود تأثير معدل على فعالية حوكمة الشركات، فإن اتجاه معامل الانحدار الخاص بها إيجابي.

#### ب- دراسات تناولت العلاقة بين التحول الرقمي والتجنب الضريبي:

##### ١- دراسة (Su, 2023) :

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير حكم الإدارة الرقمية للضرائب على تجنب الشركات للضرائب، باستخدام بيانات من ٢٠٣٢ شركة مدرجة عامة في الصين خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠، وتشير الدراسة إلى أن تطوير التقنيات الرقمية مثل البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية لها تأثير مثبت على سلوك تجنب الشركات للضرائب، وتستند إلى مشروع Golden Tax III الذي نفذته الحكومة الصينية من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦ كتجربة طبيعية شبه مقتضبة.

توصلت الدراسة إلى أن الرقمنة في جمع الضرائب وإدارتها؛ تقلل بشكل فعال من سلوك تجنب الشركات للضرائب. علاوة على ذلك؛ فإن هذا التأثير أكبر بالنسبة للشركات الخاصة، والشركات في المناطق ذات التطور المالي المنخفض، والشركات ذات جودة المراجعة المنخفضة، والشركات ذات جودة التحكم الداخلي المنخفضة. كما أن الحكومات يجب أن تواصل تشجيع الرقمنة في إدارة الضرائب، وخلق بيئة تجارية عادلة لتطوير المؤسسات الخاصة، وتعميق الإصلاح الموجه نحو السوق في المناطق ذات التطور المالي المنخفض، وتحسين آليات التحكم الداخلي للشركات المدرجة عامة.

##### ٢- دراسة (Xie & Huang, 2023) :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير التحول الرقمي على تجنب الشركات للضرائب، فتعتمد هذه الدراسة على بيانات للشركات المدرجة في سوقي شنغهاي وشنغهاي الصينيتين خلال الفترة بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٩.

توصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يقلل بشكل كبير من تَجَنُّب الشركات للضرائب عن طريق تحسين جودة الرقابة الداخلية للشركات، كما يُظهر تأثير التحول الرقمي المثبط في تَجَنُّب الشركات للضرائب تبايناً كبيراً عندما تكون الشركات في مستويات مختلفة من كثافة جمع الضرائب، وتلقى مبالغ مختلفة من الحوافز الحكومية، ويؤدي تثبيط تَجَنُّب الشركات للضرائب إلى تحسين كفاءة الاستثمار بشكل كبير.

### ٣- دراسة (Kamil, 2022) :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير تقنية الذكاء الاصطناعي على تقديم الإقرار الضريبي الإلكتروني، وخدمات الضرائب الرقمية في إدارة الضرائب على الامتثال الضريبي. وكان المكلف بالضريبة في العاصمة الخاصة جاكوتا هم السكان، بعينة تتألف من ١٥٠ مستجيباً.

توصلت الدراسة إلى أن تقنية الذكاء الاصطناعي لتقديم الإقرار الضريبي الإلكتروني لها تأثير إيجابي كبير على الامتثال الضريبي للأفراد، ويمكن استخدام هذه التقنية لتنظيم بيانات الضرائب بشكل منهجي وجعلها أكثر فعالية، وكفاءة، واقتصادية، وعملية. وفي المقابل فإن تقنية الذكاء الاصطناعي لخدمات الضرائب الرقمية؛ ليس لها تأثير إيجابي كبير على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضرائب. ويحتاج الدعم المفهومي لتقنية الذكاء الاصطناعي لخدمات الضرائب الرقمية من المكلفين بالضرائب. ويتطلب فهم تقنية الذكاء الاصطناعي لخدمات الضرائب الرقمية دوراً مركزياً في بناء الامتثال الضريبي للمكلفين، ويوصى بأهمية تقنية الذكاء الاصطناعي لخدمات الضرائب الرقمية في تقديم تعليمات حول الالتزامات الضريبية في قطاع الأعمال الرقمية للمكلفين بالضرائب؛ حيث يؤثر ذلك على الامتثال الضريبي

### ٤- دراسة (Rathi, Sharma, Lodha, & Srivastava, 2021)

تهدف الدراسة إلى بيان دور الذكاء الاصطناعي/ التعلم الآلي في نظام الضرائب الهندي، وعلى أساس عوامل مثل المعرفة الضريبية، والتعليم الضريبي، والعقوبات القانونية، وتعقيد نظام الضرائب، والعلاقة مع سلطة الضرائب، والعدالة تجاه النظام الضريبي والأخلاق، والمواقف تجاه الامتثال الضريبي، والوعي بالجرائم، والعقوبات، والتعليم الضريبي، وإمكانية التدقيق الضريبي وغيرها.

توصلت الدراسة إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي يؤدي إلى تعزيز عملية الإدارة الضريبية الهندية والشفافية في العملية الضريبية، والعتور على مكلفين جدد، ومنع الاحتيال الضريبي، والتهرب الضريبي وغيرها.

كما أن المكلفين يتوقعون أن يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى تحسين الإدارة الضريبية، وتشجيع المزيد من الناس على الامتثال للضرائب. ومع ذلك، يشعرون بالقلق بشأن الخصوصية والأمان والانحياز في التقييم الضريبي الذي يتم بواسطة الذكاء الاصطناعي.

### ٥- دراسة (Sulistyaningrum, Apandi, & Sofia, 2021) :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الفروق في قرارات المكلفين لتَجَنُّب الضرائب بناءً على نظام الإبلاغ عن الخروقات التي تنفذها الإدارة الضريبية، ومحو الأمية في تحليلات البيانات الضخمة.

يتم تنفيذ الاختبار بأسلوب تجريبي باستخدام تصميم بمجموعتين متعامدتين؛ حيث قام الباحثون بتجربة مجموعات من الطلاب المستجيبين باستخدام ٨٢ مشاركاً من الطلاب، ولفحص فرضيات التأثير الأساسية، والتأثير التفاعلي بين المتغيرات المدروسة، وتم استخدام تقنية تحليل ANOVA باتجاهين.

توصلت هذه الدراسة إلى أنه يمكن تقليل تَجَنُّب الضرائب إذا كانت الهيئة الضريبية الإندونيسية تزيد من كفاءة نظام الإبلاغ عن الخروقات الضريبية، أو التحليل الضريبي الآلي الذي تم بناؤه عن طريق تحديد التقارير التي تتضمن معايير الأفعال الاحتمالية ومتابعتها.

### تحليل نتائج الدراسات السابقة:

- تناول الباحثان الدراسات السابقة من خلال تقسيمها إلى مجموعتين فقط، المجموعة الأولى: اشتملت على الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الروابط السياسية والتَجَنُّب الضريبي، والمجموعة الثانية:



اشتملت على الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التحول الرقمي والتجنب الضريبي، بينما لا توجد دراسات سابقة تناولت العلاقة بين الروابط السياسية والتحول الرقمي.

- استهدفت الدراسات التي تناولت العلاقة بين الروابط السياسية، والتجنب الضريبي التوصل إلى دليل تجريبي بشأن تأثير الروابط السياسية، وفرص الاستثمار على التجنب الضريبي، بالإضافة إلى استخدام المسؤولية الاجتماعية للشركات كمتغير معدل، بالإضافة إلى دراسة تأثير لجان المراجعة، والروابط السياسية، وجودة المراجعة على التجنب الضريبي، ومن جانب آخر استهدفت إحدى الدراسات دور هيكل الملكية كمتغير معدل للعلاقة بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي، علاوة على دراسة دور حوكمة الشركات في التخفيف من تأثير الروابط السياسية على التجنب الضريبي.

- استهدفت الدراسات التي تناولت العلاقة بين التحول الرقمي والتجنب الضريبي دراسة تأثير تقنية الذكاء الاصطناعي على تقديم الإقرار الضريبي الإلكتروني، وخدمات الضرائب الرقمية، ودراسة تأثير الإدارة الرقمية للضرائب على تجنب الشركات للضرائب، بالإضافة إلى بيان دور الذكاء الاصطناعي في النظام الضريبي والامتثال الضريبي.

- هناك تضارب في نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي، بينما يوجد اتفاق بشأن التأثير الجيد للتحول الرقمي على تخفيض التجنب الضريبي، إلا أن الدراسات التي اختبرت ذلك تمت في بيئات مختلفة تتسم بخصائص مختلفة فضلاً عن ندرة هذه الدراسات؛ مما يشير إلى أهمية ما تتناوله الدراسة الحالية من دراسة تأثير التحول الرقمي على الحد من التجنب الضريبي للشركات في ظل الروابط السياسية في البيئة المصرية.

- اعتمدت الدراسات السابقة على منهجيات بحثية مختلفة، فالبعض اعتمد على قوائم الاستقصاء للتعرف على اتجاهات وآراء المستقصى منهم بشأن طبيعة العلاقة بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي، والعلاقة بين التحول الرقمي والتجنب الضريبي، في حين اعتمدت بعض الدراسات أسلوب الدراسة التجريبية على عينة من المبحوثين لتحاكي المشكلة البحثية موضوع الدراسة، بينما اعتمدت بعض الدراسات على أسلوب الانحدار في اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

- عدم وجود دراسات في البيئة المصرية - في حدود علم الباحثين - اختبرت العلاقة بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي، والعلاقة بين التحول الرقمي والتجنب الضريبي، حيث إن كافة الدراسات السابقة تمت في بيئات أجنبية يصعب تعميم ما توصلت إليه من نتائج في بيئة الأعمال المصرية.

## ثانياً: الإطار النظري:

### أ- التحول الرقمي:

التحول الرقمي هو عملية تحويل أي شيء إلى شكل رقمي باستخدام التطبيقات والأجهزة الحديثة، وتخزينه في الكمبيوتر أو وسائط أخرى، ويمكن نقله أو تعديله بمهارة، كما يتم استخدام الحوسبة السحابية لنقل وحفظ البيانات والمعلومات الرقمية.

### ١- تعريف التحول الرقمي:

يشير مصطلح التحول الرقمي إلى اكتشاف طرق لتحويل نماذج الأعمال إلى نماذج رقمية جديدة، ويتم استخدامه على نطاق واسع في العديد من الشركات والمؤسسات، وهنا يظهر لنا مصطلح الترقيم، الذي يعود بالفائدة على الشركات في تحويل كل أعمالها إلى بيئة رقمية باستخدام الأساليب المعتمدة على الحاسوب. ومن مزاياه (Mijwil, Filali, Aljanabi, Bounabi, & Al-Shahwani, 2023)

- يساعد في تعزيز عمليات الإنتاج، وزيادة فرص العمل، وتطوير الشركات، والمؤسسات، وزيادة الموارد المادية.
- إن عملية التحول الرقمي هي أحد أهم الأشياء التي يتم تنفيذها، وتتيح فرصاً كبيرة لإكمال المهام، وتعزيز آليات العمل.



- يساعد العملاء على الاستفادة من جميع الخدمات التي تقدمها الشركات أو المؤسسات .
- يعمل على توفير التكاليف، والجهد، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتنظيمها، وخلق إجراءات مبتكرة وإبداعية، تساهم في تحسين الشركات وإرضاء العملاء.
- تعمل الشركات على تقديم خدماتها من خلال مواقع الويب، أو التطبيقات المحمولة، وهذا يؤدي إلى نشر المعلومات على الإنترنت مع الحفاظ على خصوصية المستخدمين.

## ٢- التحول الرقمي و التحاسب الضريبي الإلكتروني:

يمكن رؤية نجاح إدارة الضرائب من خلال الوعي العالي لدافعي الضرائب، والأطراف الخاصة الذين يستجيبون لبرامج الإيداع الإلكتروني، والخدمات الضريبية، في عصر يعطي الأولوية للرقمنة بشكل متزايد، من الضروري فهم الرقمية، والانفتاح على التغييرات التكنولوجية التي يمكن أن توفر المعلومات، وتزيد من تواتر السلطات الضريبية على مستوى العالم؛ بحيث يمكن استخدام الخدمات الرقمية في الإدارة على النحو الأمثل. إن تطبيق الضرائب الرقمية له تأثير إيجابي، ومفيد على دافعي الضرائب، وموظفي الضرائب من حيث الفعالية مثل توافر خدمات الضرائب الإلكترونية، في الوصول الذي يمكن القيام به في أي وقت، وفي أي مكان. (Nurhayati, Muda, & Kusuma, 2023)

من الضروري جعل آلية التفاعل بين دافعي الضرائب، والسلطات الضريبية تتم بطريقة سهلة وبسيطة، وستساعد التقنيات الجديدة على إنشاء نظام للامتثال الطوعي للتشريعات الضريبية، وستساعد هذه التقنيات من خلال استخدام التحاسب الضريبي الإلكتروني، وهو أسلوب الفحص الضريبي باستخدام الحاسب الآلي، ويقوم هذا الأسلوب على أساس الاستفادة من الإقرار الإلكتروني، واستخدام إمكانات، وشبكة الحاسب الآلي بمصلحة الضرائب في أداء عملية الفحص. (Nazarov, Mikhaleva, & Chernousova, 2020)

## ٣- الإطار المنهجي للتحاسب الضريبي الإلكتروني:

يتم عرضه في ثلاثة محاور على النحو التالي: (نصير، ٢٠٢١)

### المحور الأول: الفاتورة الإلكترونية:

تعد الفاتورة الإلكترونية النواة الأساسية في تنفيذ أسلوب الفحص الضريبي الإلكتروني الموحد للضريبة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة بهدف إحكام الرقابة على مجتمع الممولين والمسجلين؛ حيث يعتمد هذا الأسلوب على التنقيح والتبادل الذاتي للمعلومات، وتفعيل نظام المصادقات والاستيفاءات الإلكترونية التي تكشف عن حقيقة تعاملات الممولين.

### المحور الثاني: الفحص الذكي:

يتم ميكنة وتوحيد إجراءات الفحص الضريبي بداية من التطبيق على مركز كبار الممولين، والانتقال إلى باقي المواقع الضريبية التنفيذية؛ حيث أوضحت تجربة "رواندا" بدمج الضريبتين في مصلحة واحدة، هي مصلحة الإيرادات لتكوين كيان لكبار الممولين، يتم من خلاله إتمام الفحص المنسق لتقديم المزيد من الخدمات الضريبية للممولين، وتخفيض تكاليف التحصيل، فالفحص الضريبي يجب أن يتم على مراحل تبدأ من مرحلة الإعداد، ثم مرحلة التشغيل المتمثلة في التحاسب الضريبي، والانتهاء بمرحلة ناتج الأداء. وعلى نفس النهج أكدت تجربة "إنجلترا" على أن وجود خبرات مترابطة لدى الفاحص الضريبي تمكنه من القيام بأعمال فحص حسابات الممولين، وإقراراتهم للحصول على نتائج ذات مصداقية من خلال تبسيط إجراءات الفحص، وإنشاء مركز خدمات واتصالات إلكترونية؛ لربط الشبكة بين إقرار ضريبة الدخل، وإقرار ضريبة القيمة المضافة، من خلال رقم التسجيل الضريبي الموحد؛ وبذلك يتم إعادة هيكلة



مصالحة الضرائب المصرية لدمج العمليات، والأنشطة الضريبية من كافة أنواع الضرائب لتكوين قاعدة بيانات تساهم في دعم التحاسب الضريبي الإلكتروني.

### المحور الثالث: الفحص الضريبي المميكن:

يركز التحول الرقمي على القطاعات غير الرسمية، والمؤثرة في الاقتصاد القومي، والمتسربة ضريبياً، وذلك على المستوى الفردي أو المؤسسي من خلال تعميم الخدمات المالية الرقمية لتشمل المشاريع الصغيرة، والمتوسطة، ومتناهية الصغر، والأفراد، وبخاصة من أرباب المهن الحرة، وغير التجارية، وبالفعل تم إطلاق الفحص الضريبي المميكن لصغار الممولين بالكتاب الدوري رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٨، وذلك من خلال برنامج على الحاسب الآلي الذي يتم تطبيقه على جميع الشركات الصغيرة التي لا يتعدى نشاطها مليون جنيه.

وطبقاً لتجربة "كندا" التي اعتمدت على تقسيم الممولين وفقاً لحجم أعمالهم لمواجهة صعوبات الفحص الضريبي الموحد، والتغلب عليه بتنفيذه على صغار الممولين من خلال فاحص موحد لضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة لسهولة الجمع بينهما في هذا القطاع.

بناءً على ما سبق، يرى الباحثان أن التحاسب الضريبي الإلكتروني يهدف إلى توفير الوقت، والجهد، والمال، والبيانات، والمعلومات الدقيقة ذات الاعتمادية، والموثوقية العالية؛ مما يعمل على معالجة التهرب، والغش، والتجنب الضريبي، والاحتيال، والتأكد من أن السجلات والدفاتر منتظمة، والتأكد من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المسجلة بها، وأنها تشمل كافة أنشطة الممول وتتضمن الأرباح الفعلية، والتحقق من البيانات والمعلومات المحاسبية الإلكترونية المنتظمة من حيث الشكل وأصول الإعداد، والتحقق من نظام الرقابة الداخلية للممول، وتحقيق إستراتيجية الإدارة الضريبية في تحقيق الحصيلة الضريبية.

### ب- التجنب الضريبي:

تقوم الإدارة في كثير من الأحيان بأنشطة تحقق أرباحاً سريعة متجاهلةً تأثيرها السلبي على المدى القصير أو الطويل، ومن ضمن هذه الأنشطة التي قد تقوم بها من أجل تحقيق أو تعظيم دالة المنفعة في الأجل القصير، متجاهلةً أثارها في المدى القصير أو الطويل هي التجنب الضريبي.

#### ١- تعريف التجنب الضريبي:

يعتبر التجنب الضريبي Tax Avoidance من المفاهيم التي استقطبت اهتماماً كبيراً في الآونة الأخيرة، لما يتضمنه من إجراءات وأنشطة وتصرفات تهدف إلى تخفيض مستوى الالتزامات الضريبية، ويؤدي في النهاية إلى تخفيض المدفوعات الضريبية للدولة، ونقص الحصيلة الضريبية لها. (Wang, Xu, Sun, & Cullinan, 2020)

يُعرّف التجنب الضريبي بأنه فن ترتيب شئون الممول بعدة طرق تفيد في تأجيل أو تجنّب أداء الضريبة من خلال توظيف إستراتيجيات فعالة في مجال التخطيط الضريبي، ويهدف إلى توفير موارد مالية يمكن استخدامها في الإنفاق أو الادخار أو الاستثمار، وبعبارة أخرى يعنى التجنب الضريبي تأجيل أداء الضريبة، وقد تم اشتقاقه من التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من الإعفاءات الضريبية، وزيادة وتسريع التخفيضات الضريبية، والاستفادة القصوى من كافة الثغرات القانونية القابلة للتطبيق لتأجيل أداء الضريبة. (Nengzih, 2018)

#### ٢- أنواع التجنب الضريبي:

ويمكن تعريف التَّجَنُّب الضريبي بأنه تخفيض للربح الخاضع للضريبة من خلال أنشطة التخطيط الضريبي القانونية، أو المشكوك في قانونيتها، أو غير القانونية، هناك نوعان للتَّجَنُّب الضريبي. (مرقص، ٢٠٢٢)

**أولهما:** التَّجَنُّب الضريبي المقبول؛ وهو الذي يتوافق مع روح القانون مثل الاستثمار في مجالات مُعفاة من الضريبة أو في مجالات منخفضة الضريبة.

**ثانيهما:** التَّجَنُّب الضريبي التعسفي وهو الذي يخالف روح القانون، ويقترَّب من التهرب الضريبي مثل استخدام ممارسات إدارة الأرباح لتخفيض الدخل، واستخدام الملاجئ الضريبية عن طريق استغلال أسعار التحويل بين الفروع في الدول المختلفة.

### ٣- الجوانب الإيجابية والسلبية للتَّجَنُّب الضريبي:

- الجوانب الإيجابية:

يترتب على التَّجَنُّب الضريبي العديد من المنافع والعوائد من أهمها:

- ١- تعظيم قيمة الشركة، فالتَّجَنُّب الضريبي يعتبر بصفة عامة، شكل من أشكال خلق القيمة التي تهدف إلى زيادة ثروة المساهمين (Thomas & Aryusmar, 2020) فمن شأن التَّجَنُّب الضريبي تحقيق وفورات نقدية تستخدم في سداد ديون الشركة، والتزاماتها، وتحسين وضعها المالي؛ مما يساهم في إضفاء نوع من الاستقرار المالي للشركة، بالإضافة إلى المساهمة في تخفيض تكلفة الحصول على التمويل اللازم.

- ٢- توفير الموارد اللازمة لتطوير الشركة من خلال الاستثمار، أو زيادة النقد المتاح للمساهمين من خلال توزيعات الأرباح، وبالتالي تدعيم ثروة المالك؛ سواء في صورة تعظيم قيمة الشركة عن طريق زيادة حجم الاستثمارات، أو عن طريق التوزيعات النقدية المباشرة. (Karami, Vaez, & Rekadbar, 2022)

- ٣- تخفيض تكلفة حقوق الملكية من خلال تحقيق وفورات ضريبية كبيرة؛ مما يترتب عليه زيادة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، والتي يمكن استخدامها في عمليات الاستثمار، وأنشطة البحوث والتطوير؛ مما ينعكس إيجابياً على قيمة الشركة. (Karami, Vaez, & Rekadbar, 2022)

- الجوانب السلبية:

كما يترتب على التَّجَنُّب الضريبي العديد من التكاليف والآثار السلبية من أهمها: (McClure, 2019)

- ١- عدم قيام الشركة بدفع نصيبها العادل من الضرائب؛ مما يترتب عليه خسارة كبيرة، وطويلة المدى على المجتمع ككل.

- ٢- الإضرار بسمعة وقيمة الشركة.

- ٣- تحقيق مصالح شخصية لإدارة الشركة على حساب مصلحة المساهمين، فالشركات غالباً ما تمارس معاملات معقدة لتَّجَنُّب اكتشاف السلطات الضريبية للتَّجَنُّب الضريبي، وتلك المعاملات تخفي الموارد عن السلطات الضريبية، فيمكنها أيضاً إخفاء الموارد عن المساهمين؛ مما قد يسمح للإدارة باستخدام تلك المعاملات في تحقيق مصالح شخصية.

### ٤- دور جمهورية مصر العربية في مواجهة التَّجَنُّب الضريبي والحد منه:

قامت مصر بمجهود في مكافحة التَّجَنُّب الضريبي؛ حيث انضمت في ٢٠١٧/٦/٧ لخطة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك من خلال مشروعها لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي، وتحويل الأرباح، والذي حدد ١٥ إجراءً يتعين الاضطلاع بها لمعالجة الآثار السلبية لتآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، واستهدفت اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجملها معالجة التحديات الاقتصادية الرقمي، ومنع الممارسات الضريبية الضارة، والحد من تآكل وعاء الضريبة عن طريق الفوائد، والمدفوعات المالية الأخرى، بالإضافة إلى تحييد آثار الترتيبات الهجينة، والتخطيط الضريبي، وأسعار



التحويل، وإيجاد آلية لحل المنازعات، وأداة متعددة الأطراف لتعديل اتفاقات الضرائب الثنائية بين الدول، دون وجود حاجة لمفاوضات ثنائية بينها، كما انضمت مصر للمنتدى العالمي للشفافية، ومشاركة المعلومات الضريبية (إبراهيم، ٢٠٢١).

وتناول قانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، إجراءات مكافحة التَّجَنُّب الضريبي الناتج على أسعار التحويل؛ فتنص المادة رقم ٣٠ من قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، بالإضافة لقرار وزير المالية رقم ٥٤٧ لسنة ٢٠١٨ علي أنه " إذا قام الأشخاص المرتبطون بوضع شروط في معاملاتهم التجارية، أو المالية تختلف عن الشروط التي تتم بين أشخاص غير مرتبطين، من شأنها خفض وعاء الضريبة، أو نقل عبئها من شخص خاضع للضريبة إلي آخر مُعفي منها، أو غير خاضع لها يكون للمصلحة تحديد الربح الخاضع للضريبة علي أساس السعر المحايد"، ويتحدد السعر المحايد المنصوص عليه في المادة رقم ٣٠ بإحدى الطرق التالية: طريقة السعر الحر المقارن، أو طريقة التكلفة الإجمالية مضافاً إليه هامش ربح، أو طريقة سعر إعادة البيع. (الدمرداش، ٢٠٢٠)

كما تناول أيضاً مكافحة التَّجَنُّب الضريبي الناتج عن المعاملات التي تهدف إلى تفتيت الدخل؛ فقد استخدم المشرع المصري بعض الآليات ومنها: الاعتراف بالشخصية المعنوية لشركات الأشخاص، ومن ثم إخضاع صافي أرباح الشركة للضريبة قبل التوزيع، وضع حد أقصى لما يمكن أن تخصصه الشركة من الأرباح السنوية الصافية لتوظيفاتها الذاتية، ومن ثم لا يُعد الاحتياطي والمخصصات من التكاليف واجبة الخصم، عدم خصم الأجور والمرتببات، وما في حكمها للمكلف والزوجة والأولاد والشركاء في شركة التضامن، والتوصية البسيطة، ولمدير الشركة - ذات المسؤولية المحدودة - الذي يمتلك بصفة مباشرة، أو غير مباشرة أغلبية الحصص في الشركة، عدم الاعتراف بالهبات والتصرفات التي تتم بين المركز الرئيسي، والفروع، أو الفروع وبعضها، أو بين الزوجين، وكذلك الشركات العائلية التي تقوم بين الزوج والزوجة والأولاد الفُصَّر لتفتيت الأرباح. (إبراهيم، ٢٠٢١)

##### ٥- الفرق بين التَّجَنُّب الضريبي والتخطيط الضريبي:

###### جدول رقم (١)

###### الفرق بين التَّجَنُّب الضريبي والتخطيط الضريبي

التَّجَنُّب الضريبي	التخطيط الضريبي
هو كل ميزة يحصل عليها الممول تؤدي إلى إعفائه من الالتزام الضريبي، أو تخفيضه دون أن يُعد متهرباً.	هو الإجراءات والخطط التي يتبعها الممول لتنظيم شئون نشاطه بما يمكنه من التعامل مع التشريعات الضريبية بأقل عبء ضريبي ممكن.
ينظم أوضاع الممول على المدى القصير، ويقتصر على بعض المعاملات دون البعض الآخر، ويتعامل مع تشريع ضريبي دون غيره.	ينظم أوضاع الممول على المدى البعيد، ومن خلال إستراتيجيات بعيدة المدى تهدف إلى تحقيق مزايا غير عادية.
يُمثل استغلال للمنطقة التي يهدف المشرع إلى تغطيتها، ولكنه لم يتمكن من ذلك لسبب أو لآخر.	يوجه الشركة إلى الاستثمار في مجالات مُفضَّلة ضريبياً بالرغم من انخفاض عائدها، أو ارتفاع معدلات الخطر فيها.
يدل على عدم وجود حياض ضريبي؛ لأن الممول يتخذ قراره بناءً على ما يقدمه له التشريع الضريبي من مزايا.	يؤدي إلى تخفيض الإيرادات العامة، ممثلة في الضرائب التي لا تدفعها الشركة بسبب التوفير

الذي تحقق من تجنّب الضريبة بسبب هذا التخطيط.

جدول رقم (١) نقلاً عن: (Tijjani & Peter, 2020). يتصرف من الباحثين. بناءً على ما سبق يمكن القول أنه لا يوجد فرق بين التخطيط الضريبي والتجنّب الضريبي فهما وجهين لعملة واحدة فما هما إلا أسلوب لتخفيض الالتزامات الضريبية يتضمن سلسلة من الإجراءات المنظمة وبالطرق القانونية، دون مخالفة القوانين الضريبية المطبقة والمعمول بها.

٦- الفرق بين التجنّب الضريبي والتهرب الضريبي:

جدول رقم (٢)

الفرق بين التجنّب الضريبي والتهرب الضريبي

التهرب الضريبي	التجنّب الضريبي
عبارة عن التلاعب الذي يتم بواسطة الممولين لتخفيف عبء الضريبة بالطرق غير القانونية.	عبارة عن الإجراءات المتبعة بواسطة الممولين لتخفيض الالتزامات الضريبية المستحقة، والتي لا تتعارض مع الإجراءات القانونية.
سلوك يجرمه القانون	سلوك لا يجرمه القانون
الدافع الاستفادة من القوانين الضريبية	الدافع تحسين ظروف الشركة أو النشاط.
عدم الإفصاح عن كل بيانات ومعاملات الممول إلى الإدارة الضريبية نتيجة الإخفاء العمدي.	الإفصاح عن كل بيانات ومعاملات الممول إلى الإدارة الضريبية وعدم الإخفاء العمدي.
يقوم الممول بطمس أو تشويه طبيعة المعاملة وحققتها.	يبين الممول حقيقة المعاملة بالشكل الذي يسمح به القانون، وبطريقة تجعل معاملاتها الضريبية مختلفة عما يقصده المشرع.

جدول رقم (٢) نقلاً عن (Annette, Niels, Ségal, & Gabriel, 2022). يتصرف من الباحثين. بناءً على ما سبق يمكن القول أن التجنّب الضريبي والتهرب الضريبي ينتهيان إلى نتيجة واحدة هي عدم دفع مال الضريبة المؤدي إلى الإخلال بمبدأ عمومية الضريبة، ومساواة الأفراد أمام الأعباء العامة والإخلال بحقوق الخزانة العامة للدولة، كما يهدفان إلى الوفر الضريبي ولكن وسيلة كلاً منهما تختلف عن الأخرى فالتجنّب الضريبي المقبول مشروع وقانوني ولا يُجرم ولا يعاقب عليه القانون فهو يتفق ظاهرياً مع متطلبات القانون ولكنه يختلف واقعياً مع روح القانون والغرض منه، أما التهرب فهو غير قانوني ومُجرم ولا يتماشى مع نصوص القانون أو الشروط الواردة به في العمليات التي حدثت. أما التجنّب الضريبي التعسفي وهو الذي يخالف روح القانون، ويقترّب من التهرب الضريبي.

ج- الروابط السياسية:

وفقاً لنظرية الاعتماد على الموارد، يعتمد نمو الشركة وبقاؤها على البيئة الخارجية، تجد الشركات طرقاً لتقليل عدم اليقين بشأن البيئة الخارجية من خلال الروابط السياسية، يُنظر إلى السياسيين على أنهم يتمتعون بالسلطة، والسيطرة على معظم الموارد من البيئة الخارجية. لذلك توفر الروابط السياسية للشركات إمكانية الوصول إلى الموارد الحيوية التي لا يمكن للشركة عادةً الوصول إليها، وجد الباحثون أن الروابط السياسية أكثر قيمة في الاقتصاد الناشئ بسبب عدم انتظام البيئة الخارجية، كما تساهم الروابط السياسية في تسهيل الحصول على الموارد النادرة في البيئة الخارجية من خلال القروض، والمنح الحكومية، والعقود الحكومية، والتمتع بالمزايا الضريبية، بالإضافة إلى ربط الشركات بالموارد النادرة؛ فإن السياسيين أنفسهم هم موارد غير ملموسة بسبب معرفتهم وخبرتهم في إجراءات، وسياسات الحكومة المحلية، والأجنبية في إطار النظرية القائمة على الموارد في البلدان النامية، يحظى السياسيون بالثناء الجيد، ويجتذبون اهتمام وسائل الإعلام. تخلق هذه الخصائص غير الملموسة للسياسيين ميزة تنافسية



للشركات المرتبطة سياسياً، كما أن لها تأثيراً إيجابياً على أداء الشركة. (Tawiah, Zakari, & Wang, 2021).

#### ١- تعريف الروابط السياسية:

ذكر (Chakroun & Khemir, 2022) أن الشركة تعتبر مرتبطة سياسياً إذا كان أحد المساهمين أو أحد أعضاء مجلس إدارتها في نفس الوقت عضواً في البرلمان، أو وزيراً، أو ينتمي إلى حزب سياسياً، أو كان أحد مساهمها، أو مديرها خلال فترة معينة ينتمي إلى البرلمان، أو كان رجل دولة، أو قريباً من سياسي معين أو حزب سياسي.

#### ٢- مزايا وعيوب بناء الروابط السياسية للشركات من الناحية المحاسبية: (فودة، ٢٠٢٢)

يرتبط بناء الروابط السياسية من وجهة نظر الشركات من الناحية المحاسبية بالعديد من المزايا (أو العوائد التي قد تحققها الشركات مقارنة بالعيوب (أو التكاليف) التي قد ترتبط بها، ويمكن إيجازها كما يلي:

#### ١/٢ مزايا (عوائد) بناء الروابط السياسية للشركات من الناحية المحاسبية:

١/١/٢ تُعد الروابط السياسية بمثابة موارد إستراتيجية؛ قد تسهم في تعظيم قيمة الشركة؛ نظراً لما قد توفره تلك الروابط من موارد ملموسة، وغير ملموسة، ولا يمكن للشركات الأخرى المنافسة لها الحصول عليها، أهمها تمكن الروابط السياسية الشركات من الضغط على المؤسسات التمويلية التابعة للدولة للحصول على القروض اللازمة لها بأقل اشتراطات للمديونية، وبأقل تكلفة لرأس المال أقل سعر فائدة مقارنة بالموجود بالسوق)؛ وذلك لأن الروابط السياسية يمكن أن تحسن الجدارة الائتمانية للشركات المقترضة، كذلك قد تخصص المؤسسات التمويلية قيمة أكبر للقروض الممنوحة للشركات المرتبطة سياسياً لتدعيم علاقاتها مع السياسيين والحكومة.

٢/١/٢ تمكن الروابط السياسية الشركات من تطبيق المزيد من ممارسات التخطيط أو التجنب الضريبي، لتخفيف العبء الضريبي حتى لو وصل الأمر لتطبيق ممارسات التصفية للضرائب؛ وذلك استغلالاً لما توفره الروابط السياسية من انخفاض مخاطر الاكتشاف، وانخفاض الحاجة إلى الشفافية، وزيادة الميول نحو المخاطرة.

٣/١/٢ تمكن الروابط السياسية الشركات من التمتع بقوة سوقية أعلى؛ وذلك من خلال الحصول على العقود الحكومية، وتخفيف المتطلبات التنظيمية والرقابية مثل: القيود، والترخيص، والقوانين التي تفرضها الحكومة على باقي الشركات غير المرتبطة سياسياً، بالإضافة إلى تحقيق إشراف تنظيمي أكثر صرامة على الشركات المنافسة للشركات المرتبطة سياسياً، وذلك للضغط عليها، بالشكل الذي قد يمكن الشركات المرتبطة سياسياً من تعظيم حصتها السوقية، وحمايتها من مخاطر تزايد قوتها الاحتكارية.

٤/١/٢ تمكن الروابط السياسية الشركات من الحصول على الدعم الحكومي، والمساعدات، والإعانات الحكومية، خاصة في فترات الأزمات المالية، وأوقات التعثر المالي. وبالتالي، تعد الروابط السياسية بالنسبة للشركة بمثابة التأمين ضد الأحداث السلبية والصدمات الخارجية.

٥/١/٢ تمكن الروابط السياسية الشركات من تحسين سمعتها، وإرسال إشارات للسوق تفيد بقوة تلك الشركات، وقدرتها على مواجهة مخاطر التخلف عن سداد مديونياتها.

#### ٢/٢ عيوب (تكاليف) بناء الروابط السياسية للشركات من الناحية المحاسبية:

يرتبط بناء الروابط السياسية من وجهة نظر الشركة بالعديد من العيوب (أو التكاليف) من الناحية المحاسبية، وبصفة عامة ذهب تيار من الأدبيات السابقة إلى النظر إلى الروابط السياسية على أنها أداة تدمر قيمة الشركة، وذلك للأسباب الآتية:

١/٢/٢ تعد الروابط السياسية للشركات بمثابة أدوات تمكن السياسيين الباحثين عن التبرج لتحقيق أهدافهم السياسية، ولكن ليس مجاناً؛ فقد تتحمل الشركة المرتبطة سياسياً تكاليف إضافية لتسديد خدمات

السياسيين، على سبيل المثال توظيف العديد من المواطنين أثناء فترة الانتخابات أو تمويل حملاتهم الانتخابية، بما قد يؤثر على أداء الشركات المرتبطة سياسياً؛ لأن الأهداف التي يسعى إليها السياسيون، أو المسؤولون الحكوميون تنحصر في النجاح في الانتخابات، والبقاء فترة طويلة في مناصبهم السياسية؛ بما قد لا يتماشى مع تعظيم ثروة المساهمين.

٢/٢/٢ وجود انخفاض في قيمة الشركات المرتبطة سياسياً؛ نتيجة فقدان السياسيين، أو المسؤولين الحكوميين المرتبطين بهم لسلطتهم، ومناصبهم السياسية، وكذلك اكتساب السياسيين الأعداء للسلطة، بمعنى أصدقاء غير مناسبين في الوقت الخطأ؛ والدليل على ذلك ردود فعل أسعار الأسهم بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية؛ خاصةً بعد فوز الحزب الجمهوري بالانتخابات الرئاسية في عام (٢٠٠٠م)، ولوحظ ارتفاع قيمة الشركات المرتبطة سياسياً بالحزب الجمهوري مقابل انخفاض قيمة الشركات المرتبطة بالحزب الديمقراطي الخاسر في الانتخابات.

٣/٢/٢ قيام مدراء الشركات المرتبطة سياسياً بإخفاء الفوائد أو (المزايا) التي يمكن الحصول عليها من إقامة الروابط السياسية؛ وذلك لخداع المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى، وتحقيق مكاسب على حسابهم، بالشكل الذي قد يبنى بارتفاع مشاكل الوكالة، وما يرتبط بها من تكاليف، نتيجة تزايد حالة عدم تماثل المعلومات، وإخفاء المعلومات المحاسبية السلبية للحفاظ على الروابط السياسية مع الحكومة، بما قد يتسبب في انهيار أسعار أسهم تلك الشركات في المستقبل، وذلك بمجرد الإعلان عن المعلومات المحاسبية السلبية المخبأة.

٤/٢/٢ توفر الروابط السياسية للشركات الحماية من الإجراءات العقابية، والرقابية التي قد تفرضها الهيئات الرقابية والتنظيمية بالدولة، بما قد يجعلها تُولي اهتماماً أقل بجودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالشكل الذي قد يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح نتيجة تطبيق الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح؛ وذلك لتسهيل إخفاء التلاعب بالمعلومات المحاسبية، استغلالاً لمزايا السمعة الجيدة للشركات المرتبطة سياسياً بالشكل الذي قد يساعد على ارتفاع مخاطر انهيار أسعار أسهمها في المستقبل.

بناءً على ما سبق يمكن القول: إن الروابط السياسية للشركات يمكن أن تكون إيجابية إذا تم التعامل معها بشكل شفاف ومسؤول، وتحترم القوانين والأخلاقيات العامة. وعلى العكس من ذلك؛ يمكن أن تكون هذه الروابط سلبية إذا تم استغلالها بشكل غير مشروع، وتعارض مع مصالح المجتمع والدولة.

#### ه- العلاقة بين الروابط السياسية والتجانب الضريبي:

تصف نظرية الوكالة وجود عدم تناسق في المعلومات بين المالكين وإدارة الشركة، وهذا هو الافتراض الكامن وراء نظرية الوكالة، وهو أن هناك اثنين من المصالح المتميزة بين المالكين والإدارة؛ حيث يحاول كل طرف تحقيق النتائج المرجوة في الظروف غير المثالية، أو عندما يكون هناك عدم تناسق في المعلومات بين الإدارة ومالكي الشركة، ويمكن أن يوفر فرصاً للإدارة للانخراط في إدارة الأرباح الانتهازية. كما تُستخدم نظرية الوكالة على نطاق واسع لمراقبة، وشرح العلاقة بين المدير والوكيل، وكذلك كيفية تقليل تكلفة تضارب المصالح، ويمكن اعتبار الروابط السياسية عقداً ضمنياً بين شركة وسياسيين، أو بيروقراطيين؛ حيث تعمل الشركة كمدير، ويعمل السياسيون أو البيروقراطيون كوكلاء، وتتوافق هذه الحجة مع نظرية الاعتماد على الموارد، التي تنص على أن الروابط السياسية تمكن الشركات من تقليل عدم اليقين المرتبط بالتنظيم غير المواتي (Indarto & Widarjo, 2021).

لا ترغب الشركات المرتبطة سياسياً باتباع استراتيجية التجانب الضريبي لأن علاقات الشركة بالحكومة زادت من الرقابة العامة، وسيؤدي هذا التجانب الضريبي إلى الإضرار بسمعة الشركة، والسياسيين المنتسبين إلى الشركة، كما يمكن أن يكون التجانب الضريبي نشاطاً محفوفاً بالمخاطر، إذا أدى إلى عقوبات اجتماعية مثل مقاطعة المستهلك؛ فيسعى السياسي الحالي إلى الحفاظ على سمعته، وزيادة شعبيته كمواطن ملتزم بالضرائب مساهم في البلاد من أجل سمعته، يشك الباحثون في أن السياسيين



سيستخدمون الموارد المتاحة لزيادة إقبال الناخبين خلال الانتخابات العامة من خلال الضغط على الشركات لدفع ضرائب أعلى، كما أن مدفوعات الضرائب المتزايدة ستعطي السياسيين انطباعاً بأنهم قدموا مساهمات كبيرة للبلاد. (Indarto & Widarjo, 2021)

يُعدّ التَّجَنُّب الضريبي عملية تخطيط ضريبي عن طريق استغلال الضعف التنظيمي الحالي، و يلعب مجلس الإدارة دوراً مركزياً في إدارة موارد الشركة، بما في ذلك اختيار استراتيجية إدارة الضرائب الفعالة لتقليل الدخل الخاضع للضريبة، وتتطلب هذه الإستراتيجية - من مجلس الإدارة - إدارة الضرائب أو الاستفادة من انتماءات السلطات الضريبية، وتوجد خمسة شروط توضح أن مجلس الإدارة الذي يمتلك روابط سياسية يميل إلى ممارسة إدارة ضرائب أكثر عدوانية. (Rustiarini & Sudiartana, 2021)

**أولاً:** يتم حماية الشركات التي تمتلك صلات سياسية عادةً من قبل السياسيين؛ لتقليل مخاطر الكشف عن التدقيق الضريبي، وتجنّب مخاطر الدعاوى القضائية في المستقبل.

**ثانياً:** تسمح قدرة الشركة على الوصول إلى معلومات بشأن تنفيذ تشريعات ضريبية مستقبلية للشركات؛ بتنفيذ إستراتيجيات ضريبية، وتسمح الروابط السياسية للشركات بالحصول على معلومات بشأن التسامح تجاه الإدارة الضريبية العدوانية.

**ثالثاً:** يطلب السوق قليلاً من الشفافية من الشركات ذات الانتماءات السياسية، وبالتالي يصعب على الجهات الرقابية تحديد الحالة المالية الفعلية للشركة.

**رابعاً:** يمكن للشركات تقليل التكاليف السياسية لتصبح ضريبية عدوانية.

**خامساً:** يمكن لمجلس الإدارة الذي يمتلك صلات سياسية أن يضع أولويات سياسية فوق مصالح المساهمين، وبالتالي يُشارك في ممارسات إدارة ضريبية أكثر عدوانية.

أوضح (Widarjoe et al., 2021) أن العدوانية الضريبية يمكن أن تتأثر بالعلاقات السياسية؛ فالمعاملات المفضلة ثبت أن الشركات التي لديها علاقات سياسية يكون مستوى العدوانية الضريبية لديها أعلى. فالعلاقات السياسية في إندونيسيا تحدث في الشركات ذات الملكية الحكومية؛ حيث يتم وضع أشخاص مقربين من الحكومة في الهيكل التنظيمي للشركة، سواء كمديرين، أو مفوضين، كما يمكن الاستفادة من الشبكات السياسية لتأمين ممارسات التجنب الضريبي للشركات؛ بحيث يكون المسؤولون عن الإدارة أكثر جرأة في تنفيذ ممارسات التجنب الضريبي، ويمكن للشركات ممارسة الضغوط السياسية للحصول على حوافز ضريبية، على سبيل المثال: تقليل العقوبات الإدارية والجنائية إذا تم معرفة ممارسات التجنب الضريبي من قبل السلطات الضريبية، وتعتمد الحجة على نظرية الاعتماد على الموارد التي تشرح الحاجة المتبادلة بين الشركات، والحكومة، والسياسيين، فمن منظور الحكومة يحتاج المسؤولون الحكوميون إلى دعم الشركات لتحقيق أهداف سياسية، واجتماعية، واقتصادية، بينما من منظور سياسي فهم يحتاجون إلى موارد لدعم الحملات، أو جمع التبرعات أثناء الانتخابات العامة لأعضاء البرلمان.

من العوامل التي تؤثر في أنشطة تجنّب ضرائب الشركات في السياق الدولي، حجم وإستراتيجية الأعمال للشركات متعددة الجنسيات، والملكية المؤسسية، والروابط السياسية، وتلعب الروابط السياسية دوراً أساسياً في العديد من أكبر وأهم القطاعات الاقتصادية؛ حيث تساهم الروابط السياسية في فرصة الحصول على قرض، وفرض الضرائب المواتية، والحصول على إعانات حكومية، ولكن عدم وجود ضغط السوق المتعلق بالشفافية العامة، ومستوى احتمالية منخفض للتدقيق الضريبي، والعقوبات الضريبية المخفضة يؤدي إلى إمكانية حدوث تجنّب ضريبي، واستناداً إلى فرضية التكلفة السياسية في نظرية المحاسبة الإيجابية، يمكن ربط الروابط السياسية بصياغة سياسات الشركة التي تميل إلى الحد من حجم الأرباح المبلغ عنها لتجنّب الضرائب؛ حيث تُعدّ الروابط السياسية مُحددًا للربحية التي يمكن أن تتسبب في

تشويه القرارات، أو السياسات الاستثمارية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لبعض السياسات التي ينفذها المديرون التعرف على أنشطة تجنّب الضرائب، كما أن الروابط السياسية تعتبر أداة لجذب أنشطة تجنّب الضرائب، ويمكن أن توجه هذه الأنشطة إلى المساهمين في الشركة، والدائنين، والموظفين، والموردين، والمجتمعات كأصحاب مصلحة في الشركة. (Firmansyah, et al., 2022)

تميل مجالس إدارة الشركات ذات الانتماءات السياسية إلى الانخراط في نشاط أعلى للتجنّب الضريبي، فلا يتحمل المديرون عبء اللوائح الصارمة، ولديهم فرصة أكبر لتجنّب الرقابة الضريبية، هذا الشرط يخلق فرصًا للشركات لتقليل مدفوعات الضرائب، كما أن الروابط السياسية تقلل - أيضًا - من مخاطر تعرض الشركات من قبل وسائل الإعلام للتهرب الضريبي، إذا تم اكتشاف هذه الإجراءات، فمن المرجح أيضًا أن تتجنّب الشركات المرتبطة سياسيًا العقوبات القاسية، كما تؤدي الروابط السياسية إلى عدم قيام السلطات الضريبية بفرض الامتثال الضريبي بشكل فعّال؛ مما يؤدي إلى سداد مدفوعات ضريبية أقل بكثير من الشركات الأخرى. (Rustiarini & Sudiartana, 2021)

ووفقًا للحجة التي تفيد أن الشركات يمكن أن تكون مرتبطة سياسيًا للحصول على معدلات ضريبية أقل أو الحفاظ على هذه المعدلات، فإن العديد من الدراسات الإحصائية تدرس تأثير العلاقات السياسية على التجنّب الضريبي. وبناءً على تحليل لبيانات عشر سنوات في الولايات المتحدة، وُجد أن الشركات المرتبطة سياسيًا تتبع سلوكًا أكثر عدوانية ضريبية من الشركات غير المرتبطة. وفي الصين وُجد أن العلاقات السياسية تقلل من فعالية إنفاذ الامتثال الضريبي، وتدرس الدراسات الأخرى الارتباط بين التهرب الضريبي، والعلاقات السياسية في الاقتصادات النامية، فعلى سبيل المثال؛ هناك أدلة تشير إلى أن الشركات الماليزية ذات العلاقات السياسية تدفع ضريبة بمعدلات فعّالة أقل بكثير من الشركات الأخرى. وفي نفس السياق في ماليزيا وُجد أن الشركات المرتبطة سياسيًا أكثر عرضة للاستراتيجيات الضريبية العدوانية لتقليل أعباء الضرائب مقارنةً بالشركات غير المرتبطة، وتشير هذه النتائج إلى أن العلاقات السياسية يمكن أن توفر للشركات ميزة فيما يتعلق بالتجنّب الضريبي، خاصةً في الاقتصادات النامية؛ حيث يمكن أن تكون الأطر التنظيمية أضعف، وقد يكون تطبيق الإجراءات أقل فعالية، ومن المهم على المسؤولين السياسيين أن يكونوا على علم بهذه المخاطر المحتملة، واتخاذ خطوات لضمان أن تكون السياسات الضريبية عادلة، ومنصفة لجميع الشركات، بغض النظر عن علاقاتها السياسية (Ajili & Khlif, 2020)

بناءً على ما سبق فإن الروابط السياسية يمكن أن تؤدي إلى التجنّب الضريبي سواء كان ذلك بشكل شرعي أو غير شرعي، ولكن يمكن أن يتم التعامل مع هذه العلاقات بشكل مسؤول وشفاف من خلال تطبيق القوانين والأنظمة الضريبية بكل شفافية ونزاهة.

#### و- العلاقة بين التحول الرقمي والتجنّب الضريبي:

هناك عدد متزايد من الأدبيات التي تبحث في تأثير الحوكمة لرقمنة الإدارة الضريبية على التجنّب الضريبي على الشركات، فعالية الأبحاث وجدت أن رقمنة تحصيل الضرائب وإدارتها يمكن أن تلعب دورًا في حوكمة الشركات، وتقليل التجنّب الضريبي على الشركات، فعلى سبيل المثال وجدوا أن استخدام تكنولوجيا الكمبيوتر والإنترنت يُمكن السلطات الضريبية من أن تُحسن بشكل كبير تحصيل الضرائب، وكفاءة الإدارة بمساعدة أجهزة الكمبيوتر، وأنظمة المعلومات، بعد أن أدخلت "تايوان" نظام الإبلاغ الضريبي لرمز الاستجابة السريعة والإنترنت، فزاد رضا دافعي الضرائب عن الخدمات الضريبية، وتحسن تحصيل الضرائب وكفاءة الإدارة. كما أن إدارة الضرائب المحوسبة وخدمات الإيرادات الداخلية من قبل الولايات المتحدة لعبت دورًا في حوكمة الشركات الخارجية، وعلى وجه التحديد في المناطق ذات الكثافة العالية للإدارة الضريبية، تزداد احتمالية اكتشاف التجنّب الضريبي، وترتفع مخاطر، وتكلفة التجنّب الضريب، وعندما تم تحليل تأثير الإيداع الضريبي الإلكتروني على تجنّب ضرائب الشركات في



الولايات المتحدة؛ وجد أن الامتثال الإلكتروني يقلل من التَّجَنُّب الضريبي عن طريق زيادة الشفافية، وتقليل فرصة التلاعب بالمعلومات المالية.

إن الإيداع الإلكتروني للضرائب، وتنفيذ المشتريات الإلكترونية؛ يحسن من قدرة الحكومات على زيادة وإنفاق الموارد المالية من خلال خفض تكاليف الامتثال الضريبي، وتحسين جباية الضرائب، والقدرة التنافسية للمشتريات العامة، والحد من الفساد، كما أن رقمنة إدارة الضرائب في الصين لا تؤدي فقط إلى تحسين جمع الضرائب، وكفاءة الإدارة من خلال إعداد التقارير الضريبية الإلكترونية؛ ولكن - أيضًا - تعزز قدرة الحكومة على مراقبة مصدر الضرائب، والتحقق من المعلومات المتعلقة بالضرائب، وبالتالي ردع الشركات عن عدم الإبلاغ عن الذمم المدينة، أو الإفراط في الإبلاغ عن الحسابات الدائنة، والمخزون، وعدد الموظفين. (Su, L., 2023)

إن تطوير أساليب الرقابة الداخلية من خلال التحول الرقمي يساعد على الحد من التَّجَنُّب الضريبي؛ حيث تتكون الرقابة الداخلية من عناصر: البيئة الداخلية، والمعلومات، وأنشطة الرقابة، وتقييم المخاطر، والرقابة الداخلية تلعب دورًا مهمًا في عملية الكشف عن المخاطر القانونية، وضمان معلومات مالية موثوقة، وتعزيز التنمية المستدامة في الشركات. بدأ استخدام أدوات الإدارة الرقمية على نطاق واسع في أعمال الرقابة الداخلية للمؤسسات، كما تغيرت جودة الرقابة الداخلية في المؤسسات للتحويل الرقمي؛ مما له تأثير إيجابي على جميع عناصر الرقابة الداخلية. (Xie & Huang, 2023).

أولاً: أدى التحول الرقمي إلى تحسين قدرة الشركات على معالجة البيانات، وأصبح تدفق المعلومات داخل الشركة أكثر سلاسة؛ إنه يكسر الحدود التنظيمية التقليدية، ويقلل من عدم تناسق المعلومات بين المديرين والمساهمين، كما يتيح بيئة حوكمة داخلية جيدة، واتصالات معلوماتية محسنة داخل الشركة. ثانياً: من حيث أنشطة الرقابة، ووفقاً للإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة COSO الأمريكية، والمعيار الأساسي للرقابة الداخلية للمؤسسات في الصين، يمكن تلخيص أهداف الرقابة الداخلية في ثلاث فئات: تحسين كفاءة وفعالية العمليات، وتحسين الموارد، مسئولية التقارير الداخلية والخارجية والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. من السهل ملاحظة أنه كلما ارتفعت جودة الرقابة الداخلية؛ زاد الاهتمام بـ"امتثال" ممارسات الأعمال، مع التحسين المستمر للقوانين واللوائح، وتطور أساليب التفتيش لدى السلطات الضريبية، وتحسين جمع الضرائب، وكفاءة الإدارة. على الرغم من أن التَّجَنُّب الضريبي يمكن أن يحقق للشركات وفورات ضريبية أكبر على المدى القصير، تزداد احتمالية أن يتم اكتشافها من قِبَل منظمي الضرائب، وبمجرد اكتشافها، ستواجه الشركات عقوبات أكبر، فضلاً عن خسائر مضاعفة في الأداء والسمعة، في سياق التحسين التدريجي لنظام القانون الضريبي والنظام التنظيمي، فكلما ارتفعت جودة الرقابة الداخلية؛ زاد عدد الشركات التي ترغب في اتخاذ "الامتثال" كتوجه لها، ويمكنها أن تزن بشكل فعّال فوائد التَّجَنُّب الضريبي، والتحكم في مستوى المخاطر، والتخفيف من تكلفة عدم الامتثال من خلال إعادة تحديد درجة التَّجَنُّب الضريبي.

يتم قياس قوة الشركة أو ضعفها سنويًا من حيث جميع بياناتها المالية، ومعلوماتها لأغراض ضريبية الدخل. فمن المفترض أن يتم الكشف عن جميع معاملات الشركة للجمهور من خلال تقنية block chain. وهذا يعني أنه يمكن الوصول بسهولة إلى كل معاملة تولد ربحًا، أو تؤدي إلى خسارة بواسطة مشغلي الضرائب الحكوميين من خلال البرامج الحكومية، وبالتالي تؤثر تطبيقه تقنية blockchain في كل من دافعي الضرائب والإدارة الضريبية. (Yayman, 2021)

#### أولاً: الآثار المتوقعة على دافعي الضرائب في الشركات:

- ستصبح الإقرارات الضريبية في الوقت المحدد قضية العصر؛ لأن الحكومات ستقطع دائماً مدفوعات الضرائب في وقت واحد من خلال جمع تفاصيل المعاملات المدروسة المتاحة للمديرين.
- ستتم إزالة الضرائب المقدرة؛ لأن جميع معلومات المعاملات "متاحة للجمهور" عبر blockchain.

- قد يتعين على العديد من العاملين في قسم ضرائب الشركات تضمين أعداد صغيرة من خبراء تكنولوجيا blockchain؛ لتثبيت الأنظمة المطلوبة، وتنظيمها وصيانتها، وهذا لا يعني أن السلطات الضريبية ستصبح غير صالحة للاستعمال على الإطلاق، وسيؤدي هذا النهج الجديد في إعداد التقارير الضريبية إلى تحسين عملها، والقيام بذلك مع عدد أقل من الأخطاء.
- ستساعد الأتمتة الكاملة لنظام ضريبي جديد في إنهاء أنشطة الضغط.

### ثانياً: الآثار المتوقعة على الإدارة الضريبية:

- ستتمتع الحكومة بميزة كبيرة باستخدام إدارة الضرائب المدعومة من blockchain التي ستؤدي المهمة الصعبة للغاية المتمثلة في مزج المعاملات الدورية للشركة، وترجمتها، ومعالجتها، وتوثيقها إلى مستندات رقمية، وأمنة، وقابلة للمشاركة لا يمكن التلاعب بها أو تغييرها.
- سيؤدي الإبلاغ الذاتي الدوري عن معاملات الشركات مثل الإيرادات، والنفقات، والديون، وغيرها من المعلومات إلى خصم فوري للضرائب التي يجب دفعها في وقت معالجة الضرائب، وهيئة الضرائب الحكومية.
- يمكن تغيير الضرائب غير المباشرة وتبسيطها من خلال تقنية blockchain؛ حيث يمكن أن تسمح شفافية هذه التقنية وسرعتها بالتحقق الفوري من الضرائب، وتحويلها في قطاع الأعمال الاقتصادية، وخاصة ضريبة القيمة المضافة، وضرائب المبيعات الأخرى، وهذا مفيد بشكل خاص لكل من الحكومة والشركات.
- يمكن أن تُقلل النزاعات الضريبية بشكل كبير، وتوفر الوقت للحكومة، ودفعي الضرائب، كما يمكن أن تؤدي شفافية Blockchain إلى خفض عمليات التحقق، والصراعات، والجدل إلى الصفر تقريباً.
- نلاحظ اليوم في بعض أنحاء العالم، لا سيما في آسيا، والشرق الأوسط، وأفريقيا، يمكن توقع حدوث تهريب ضريبي، وغير ذلك من التلاعب الضريبي المشبوه الذي تحول إلى لغز صناعي عالمي.
- تتميز الأنظمة الضريبية التقليدية في الدول النامية بتكاليف الامتثال العالية، والتفاعلات المتكررة بين مسؤولي الضرائب، والمكلفين التي تفتح الباب للاستغلال والفساد؛ حيث يمكن أن تؤدي هذه الميزات إلى ضعف القدرة المالية الملاحظ في كثير من الدول النامية (Gordon and Li, 2009; Besley and Persson 2014)؛ مما يحد من قدرتها على تقديم الخدمات والسلع العامة التي تعزز النمو. وقد ردت العديد من الحكومات باتخاذ الإيداع الضريبي الإلكتروني) والمعروف باسم (e-filing) يشير الإيداع الإلكتروني بشكل عام إلى تقديم القرارات الضريبية عبر الإنترنت، ويحل عادةً محل التقديم الشخصي لمسؤولي الضرائب. كانت نسبة ٣٢ في المائة من الدول النامية قد قدمت الإيداع الضريبي الإلكتروني بحلول عام ٢٠١٥، وما زال انتشاره يزداد بسرعة (تقرير تنمية العالم، ٢٠١٦).
- يمكن للإيداع الضريبي الإلكتروني تخفيض تكاليف الامتثال الضريبي من خلال الحاجة إلى إزالة الزيارات الطويلة إلى مكتب الضرائب، وبتقييد تقدير المسؤولين للإقرارات الضريبية، يمكن أن يحمي المكلفين من مسؤولي الضرائب الذين يحاولون الابتزاز؛ وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال تقليل التفاعلات بين المكلفين ومسؤولي الضرائب، يمكن أن يقلل الإيداع الضريبي الإلكتروني من التواطؤ بين الطرفين ويكبح التهرب والتجسس الضريبي (Okunogbe & Pouliquen, 2022).
- بناءً على ما سبق فإن التحول الرقمي يمكن أن يساهم في الحد من التجسس الضريبي، وخاصة التجسس الضريبي التعسفي، من خلال التحاسب الضريبي الإلكتروني؛ حيث يمكن للحكومات الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتتبع العمليات المالية والضريبية بشكل أفضل، وتطبيق الأنظمة الضريبية بشكل فعال وشفاف. وتحسين الإجراءات الضريبية وتقليل الثغرات القانونية التي يمكن استغلالها في التجسس الضريبي.

### القسم الثالث: الدراسة الميدانية

استكمالاً لما تم عرضه في الجانب النظري، يأتي هذا الجزء لتوضيح أثر التحول الرقمي في إجراءات التحاسب الضريبي للحد من التجسس الضريبي للروابط السياسية في مصر؛ وذلك من خلال اختبار فروض البحث المذكورة أعلاه.



### أولاً: توصيف عام للدراسة الميدانية:

يتمثل مجتمع الدراسة في مصلحة الضرائب المصرية ، وتم تحديد حجم العينة بعدد ( ١١٠ ) قائمة استقصاء ، وقد تم استرداد ( ١٠٤ ) قائمة من القوائم المرسله إلا أنه تم استبعاد أربع قوائم؛ لعدم استكمال بياناتها؛ لتصبح القوائم الصحيحة القابلة للتحليل الإحصائي ( ١٠٠ ) قائمة بنسبة ٩١% ، وهي نسبة مقبولة للتحليل الإحصائي، وذلك بعد تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة محاور رئيسة هي: المحور الأول: العلاقة بين الروابط السياسية و التَّجَنُّب الضريبي. المحور الثاني: العلاقة بين التَّحَوُّل الرقمي و التَّجَنُّب الضريبي. المحور الثالث: دور التَّحَوُّل الرقمي في العلاقة بين التَّجَنُّب الضريبي والروابط السياسية. وقد شارك في الاستبيان عدد ١٠٠ شخص من الذكور، والإناث مقسمين بين مصالح الضرائب المصرية كما يلي:

### جدول رقم (٣)

بيان	فاحصين	مراجعين	أخرى	الإجمالي
التكرار	٧٨	١٤	٨	١٠٠
النسبة	%٧٨	%١٤	%٨	%١٠٠

### بنية المقياس:

تم استخدام مقياس ليكرت في قياس الإجابات عن الفقرات، والجدول التالي وضَّح السُّلم اللفظي، والدرجة المقابلة في السُّلم الكمي بتدرج خماسي على مقياس ليكرت:

### جدول رقم (٤)

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

يوضح الجدول السلم اللفظي، والدرجة المقابلة لكل فئة لفظية في السلم الكمي بالتدرج، وفقاً لمقياس (ليكرت)، وللحكم على درجة اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو موضوع الدراسة، من خلال المتوسطات الحسابية، وتم اختيار معيار يتم من خلاله الحكم عليها؛ حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي بإعطاء كل فقرة الدرجات من (١ إلى ٥) موافق بشدة (٥)، موافق (٤)، محايد (٣)، غير موافق (٢)، غير موافق بشدة (١)، من خلال احتساب طول الفئة = الحد الأعلى - الحد الأدنى على عدد المستويات (٥، ٨٠ / ٥ - ١)، ثم إضافة طول الفئة (الخلية) إلى الحد الأدنى في مقياس (ليكرت) الخماسي وهو (١)، الذي يمثل الحد الأدنى في المستوى الضعيف للحصول على الحد الأعلى؛ ليصبح المستوى الضعيف جداً (١، ٨٠ - ١)، والمستوى الضعيف (٢، ٦٠ - ١، ٨١)، والمستوى المتوسط (٣، ٤٠ - ٢، ٦١)، والمستوى الأعلى (٤، ٢٠ - ٣، ٤١)، والمستوى الأعلى جداً (٥، ٢١ - ٤، ٢٠)، وتحديد ما يعادل المستويات بالقياس المثوي، وعلى ذلك تم تشخيص كافة فقرات الاستبانة، والدرجة الكلية وفقاً لتصنيف هذا المقياس، وهي أن درجة الفاعلية تكون عالية جداً إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من أو يساوي (٤، ٢١)، والدرجة عالية إذا كان المتوسط الحسابي يقع بين (٣، ٤١ - ٤، ٢٠)، والدرجة متوسطة إذا كان المتوسط الحسابي يقع بين (٢، ٦١ - ٣، ٤٠)، والدرجة ضعيفة إذا كان المتوسط الحسابي أقل أو يساوي (١، ٨٠).

### الأساليب الإحصائية:

استعان الباحثان بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS-21) لإجراء التحليلات، والإحصاءات اللازمة لبيانات الاستبانة، ومن الأساليب الإحصائية المستخدمة الآتي:  
1- معامل ارتباط بيرسون للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

- 2- معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات الاستبانة.  
3- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للحكم على قوة العلاقة بين التحوّل الرقمي والحد من التّجَنُّب الضريبي في ظل الروابط السياسية باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.  
4- اختبار (t) لعينة واحدة للتأكد من الدلالة الإحصائية لفاعلية العلاقة بين الروابط السياسية والتّجَنُّب الضريبي، العلاقة بين التحوّل الرقمي والتجنب الضريبي، دور التحوّل الرقمي في العلاقة بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي، من خلال معرفة دلالة الفرق بين المتوسط الواقعي والمتوسط الفرضي للاستبانة وتم حساب المتوسط الفرضي من خلال جمع درجات البدائل (1+2+3+4+5) مقسوماً على عددها (5) الذي يساوي (3).  
5- اختبار (شابيرو) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات.

الصدق والثبات لأداة الدراسة:

صدق وثبات الاستبانة:

أولاً: الصدق:

للتحقق من صدق الاستبانة الحالية تم الاعتماد على طريقتين هما:

✓ الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

حيث تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين الخبراء، والمتخصصين في المجال، وطلب منهم دراسة الاستبانة، وإبداء آرائهم فيها من حيث: مدى ارتباط كل عبارة من عباراتها بالمجال المنتمية إليه، ومدى وضوح العبارات، وسلامة صياغتها اللغوية، وملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها؛ وذلك بالحذف، أو الإضافة، أو إعادة الصياغة، وقد قدم المحكمون ملاحظات قيمة أفادت الدراسة، وأثرت الاستبانة، وساعدت على إخراجها بصورة جيدة.

✓ صدق الاتساق الداخلي:

تم كذلك التحقق من صدق الاستبانة عن طريق صدق الاتساق الداخلي؛ وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون في حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة في الأبعاد المختلفة مع الدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه العبارة؛ وذلك للتأكد من مدى تماسك وتجانس عبارات كل بعد فيما بينها؛ فكانت معاملات الارتباط كما هي موضحة بالجدول التالي:

المحور الأول: العلاقة بين الروابط السياسية والتّجَنُّب الضريبي:

جدول رقم (5) الصدق الداخلي لفقرات العلاقة بين الروابط السياسية والتّجَنُّب الضريبي

م	فقرات الدراسة الميدانية	الصدق الداخلي
1	تميل مجالس إدارة الشركات ذات الروابط السياسية إلى الانخراط في نشاط أعلى للتّجَنُّب الضريبي.	0,582**
2	الشركات المرتبطة سياسياً تسعى إلى التقليل من فاعلية الامتثال الضريبي.	0,823**
3	تساعد الروابط السياسية للشركات بالحصول على معلومات بشأن التسامح تجاه الإدارة الضريبية العدوانية.	0,870**
4	تسعى الشركات المرتبطة سياسياً إلى استخدام إعادة تصنيف الدخل لتّجَنُّب الضرائب.	0,774**
5	المديرون في الشركات ذات الروابط السياسية لديهم فرصة أكبر لتّجَنُّب الرقابة الضريبية.	0,837**
6	الشركات المرتبطة سياسياً تميل إلى الحد من حجم الأرباح المبلغ عنها لتّجَنُّب الضرائب.	0,582**
7	وجود شركات ذات علاقات سياسية يؤثر على القدرة الضريبية للحكومة.	0,773**
8	الشركات المرتبطة سياسياً تتبع سلوك أكثر عدوانية ضريبية من الشركات الأخرى.	0,920**



٠,٧٧٤**	٩ الشركات ذات العلاقات السياسية تسدد مدفوعات ضريبية أقل من الشركات الأخرى
٠,٨٣٧**	١٠ تسعى الشركات المرتبطة سياسياً إلى الملاجئ الضريبية بغرض التجنب الضريبي.
٠,٦٣٢**	١١ تسعى الشركات المرتبطة سياسياً إلى استخدام الثغرات القانونية بهدف التجنب الضريبي.

\*\*تشير إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى ١%.

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين درجات عبارات أبعاد المحور الأول والخاص بالعلاقة بين الروابط السياسية و التجنب الضريبي، والدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه العبارة معاملات ارتباط مرتفعة وموجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥، وهو ما يؤكد اتساق وتجانس عبارات كل بُعد فيما بينها، وتماسكها مع بعضها البعض.

المحور الثاني: العلاقة بين التحوّل الرقمي والتجنب الضريبي:

جدول رقم (٦) الصدق الداخلي لفقرات العلاقة بين التحوّل الرقمي والتجنب الضريبي

م	فقرات الدراسة الميدانية	الصدق الداخلي
١	يزيد التحوّل الرقمي من القدرة على ضبط وإحكام المجتمع الضريبي.	**٠,٧١٠
٢	يساهم التحوّل الرقمي في تكوين نظام ضريبي متكامل.	**٠,٦٢٣
٣	يساهم التحوّل الرقمي في الالتزام المجتمعي بالسداد الضريبي؟	**٠,٧٩٠
٤	يحد التحوّل الرقمي لتحصيل الضرائب من الضغوط الاجتماعية على العاملين والمحصلين.	**٠,٧٦٣
٥	يساعد التحوّل الرقمي في زيادة الإيرادات الحكومية.	**٠,٨٠٠
٦	يساهم التحوّل الرقمي في توفير الوقت والجهد والتكاليف الضريبية.	**٠,٧٧٠
٧	يساهم التحوّل الرقمي في حصر المجتمع الضريبي بدقة وجودة عالية؟	**٠,٨١٠
٨	يوفر التحوّل الرقمي عدالة ضريبية بين المكلفين.	**٠,٧٠٠
٩	يساعد التحوّل الرقمي على تتبع عمليات الممول.	**٠,٦٠٣
١٠	يساعد التحوّل الرقمي على تجنّب أخطاء العنصر البشري عند معالجة وتفرغ البيانات.	**٠,٨٣٠

\*\*تشير إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى ١%.

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين درجات عبارات أبعاد المحور الثاني، والخاص بالعلاقة بين التحوّل الرقمي و التجنب الضريبي، والدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه العبارة، معاملات ارتباط مرتفعة وموجبة ودالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥، وهو ما يؤكد اتساق وتجانس عبارات كل بعد فيما بينها، وتماسكها مع بعضها البعض.

المحور الثالث: دور التحوّل الرقمي في العلاقة بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي:

جدول رقم (٧) الصدق الداخلي لدور التحوّل الرقمي في العلاقة بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي

م	فقرات الدراسة الميدانية	الصدق الداخلي
١	توفر إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني سهولة في التعامل مع الإيرادات وتقديم الإعفاءات.	**٠,٧٠٠
٢	تساهم إجراءات التحاسب الضريبي الرقمي في الحد من التهرب الضريبي.	**٠,٦٠٣
٣	تساعد إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني في مراقبة الأموال، ومنع الاحتيال في الشركات المرتبطة سياسياً.	**٠,٨٠٠
٤	تساعد إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني في زيادة الحصيلة الضريبية للدولة.	**٠,٧٧٣

٥	تساعد إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني على إجبار المكلفين المرتبطين سياسياً على تقديم الضرائب الفعلية الواجب سدادها.	**٠,٨١٠
٦	تساعد إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني على تتبع عمليات الممول.	**٠,٧٦٠
٧	هناك اختلاف بين معدل الضريبة الفعلي ومعدل الضريبة التي يتم الحصول عليها قبل التحوّل الرقمي لمصلحة الضرائب المصرية.	**٠,٨١٠
٨	تدفع الشركات المرتبطة سياسياً ضرائب أقل من الشركات غير المرتبطة سياسياً.	**٠,٧٥٠
٩	هناك اختلاف بين الإيرادات الضريبية قبل وبعد استخدام التحاسب الضريبي الإلكتروني؟	**٠,٦٥٣

**\*\*تشير إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى ١%.**

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين درجات عبارات أبعاد المحور الثالث، والخاص بمستوى دور التحوّل الرقمي في العلاقة بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي، والدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه العبارة "معاملات ارتباط مرتفعة، وموجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥، وهو ما يؤكد اتساق وتجانس عبارات كل بعد فيما بينها، وتماسكها مع بعضها البعض.

**ثانياً: الثبات:**

تم التحقق من ثبات درجات المحاور والأبعاد المختلفة للاستبانة باستخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ فكانت معاملات الثبات كما هو موضح بالجدول التالي:

**جدول (٨) معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة وأبعادها الفرعية**

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
١	القدرات الثقافية والأمن الفكري	١١	٠,٨٤١
٢	الهوية والانتماء	١٠	٠,٧٣٢
٣	المواهب / الهوايات	٩	٠,٨٦٦
	المقياس	٣٠	٠,٩١٤

يتضح من الجدول السابق أن لمحاور الاستبانة وأبعادها الفرعية معاملات ثبات مرتفعة ومقبولة إحصائياً؛ ومما سبق يتضح أن للاستبانة مؤشرات إحصائية جيدة (الصدق، الثبات)، ويتأكد من ذلك صلاحية استخدامها في الدراسة الحالية.

**ثانياً: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض:**

**المحور الأول: العلاقة بين الروابط السياسية و التّجَنُّب الضريبي:**

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (t) لعينة واحدة وقيمة مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية)، وتم ترتيب الفقرات بحسب ترتيب قيم المتوسطات الحسابية تصاعدياً والجدول (٣) يوضح ذلك، ويتبين من الجدول (٣) ما يأتي:

- وجود فقرة واحدة درجة فاعليتها عالية جداً، بينما يوجد (١٠) فقرات درجة فاعليتهم عالية.
- تراوح المتوسط الحسابي بين (٣,٤٩) و (٤,٢٧) ويلاحظ أن الفقرتين (١, ٦) اللتين تنص الأولى منهما على أنه "تميل مجالس إدارة الشركات ذات الروابط السياسية إلى الانخراط في نشاط أعلى للتجَنُّب الضريبي"، وتنص الأخرى على أنه "الشركات المرتبطة سياسياً تميل إلى الحد من حجم الأرباح المبلغ عنها لتجَنُّب الضرائب" جاءت في المرتبة الأولى والثانية على التوالي من حيث درجة الفاعلية بدرجة عالية جداً للفقرة (٦)، وبدرجة عالية للفقرة (١)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة للفقرتين أصغر من (٠,٠٥)، ومن ثم؛ فإن الفرق بين المتوسط الحسابي الواقعي والمتوسط الفرضي دال إحصائياً ولصالح المتوسط الحسابي، في حين جاءت الفقرتان (٤, ٨) اللتان تنص الأولى على أنه



"تسعى الشركات المرتبطة سياسياً إلى استخدام إعادة تصنيف الدخل لتجنب الضرائب." وتنص الأخرى على أنه "الشركات المرتبطة سياسياً تتبع سلوك أكثر عدوانية ضريبية من الشركات الأخرى" في المرتبة قبل الأخيرة والأخيرة على التوالي من حيث درجة الفاعلية بدرجة عالية للفقرتين؛ لأن قيمة مستوى الدلالة للفقرتين أصغر من (٠,٠٥)، ومن ثم؛ فإن الفرق بين المتوسط الحسابي الواقعي و المتوسط الفرضي دال إحصائياً ولصالح المتوسط الحسابي وبالتالي يتم رفض فرض العدم الذي ينص على "لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي"، وقبول الفرض البديل الذي ينص على "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية والتجنب الضريبي".

جدول رقم (٩) نتيجة اختبار (t) لعينة واحدة لفقرات العلاقة بين الروابط السياسية و التجنب الضريبي

م	فقرات الدراسة الميدانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	درجة الفاعلية	الترتيب
١	تميل مجالس إدارة الشركات ذات الروابط السياسية إلى الانخراط في نشاط أعلى للتجنب الضريبي	٤,١٧	٠,٧٢	١٤,٣٤	٠,٠٠٠	عالية	٢
٢	الشركات المرتبطة سياسياً تسعى إلى التقليل من فاعلية الامتثال الضريبي	٣,٨٩	٠,٩٦	٧,٣٣	٠,٠٠١	عالية	٨
٣	تساعد الروابط السياسية للشركات بالحصول على معلومات بشأن التسامح تجاه الإدارة الضريبية العدوانية.	٤,٠٣	٠,٧٩	١١,٦٥	٠,٠٠٠	عالية	٥
٤	تسعى الشركات المرتبطة سياسياً إلى استخدام إعادة تصنيف الدخل لتجنب الضرائب.	٣,٧٩	٠,٩٠	٧,٠٨	٠,٠٠٠	عالية	١٠
٥	المديرون في الشركات ذات الروابط السياسية لديهم فرصة أكبر لتجنب الرقابة الضريبية.	٤,١٥	٠,٧٨	١٣,٠٢	٠,٠٠٠	عالية	٤
٦	الشركات المرتبطة سياسياً تميل إلى الحد من حجم الأرباح المبلغ عنها لتجنب الضرائب	٤,٢٧	٠,٨٧	١٢,٩٧	٠,٠٠٠	عالية جداً	١
٧	وجود شركات ذات علاقات سياسية يؤثر على القدرة الضريبية للحكومة.	٤,١٦	٠,٧٩	١٣,٠٧	٠,٠٠٠	عالية	٣
٨	الشركات المرتبطة سياسياً تتبع سلوك أكثر عدوانية ضريبية من الشركات الأخرى.	٣,٧٠	٠,٨٦	٧,٢٨	٠,٠٠٠	عالية	١١
٩	الشركات ذات العلاقات السياسية تسدد مدفوعات ضريبية أقل من الشركات الأخرى	٣٣,٧٧	٠,٧٦	٨,٩٤	٠,٠٠٠	عالية	٩

م	فقرات الدراسة الميدانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	درجة الفاعلية	الترتيب
١٠	تسعى الشركات المرتبطة سياسياً إلى الملاجئ الضريبية بغرض التَّجَنُّب الضريبي.	٣,٩٦	٠,٨٩	٩,٥٢	٠,٠٠٠	عالية	٦
١١	تسعى الشركات المرتبطة سياسياً إلى استخدام الثغرات القانونية بهدف التَّجَنُّب الضريبي.	٣,٨٢	٠,٩٠	٨,١٠	٠,٠٠٠	عالية	٧
متوسط الفقرات		٣,٩٢	٠,٥٥	١٤,٧١	٠,٠٠	عالية	

### المحور الثاني: العلاقة بين التحوُّل الرقمي و التَّجَنُّب الضريبي:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و قيمة اختبار (t) لعينة واحدة وقيمة مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية)، وتم ترتيب الفقرات بحسب ترتيب قيم المتوسطات الحسابية تصاعدياً والجدول (٤) يوضح ذلك ويتبين من الجدول (٤) ما يأتي:

- وجود فقرة واحدة درجة فاعليتها عالية جداً، بينما يوجد (٩) فقرات درجة فاعليتهم عالية.
- تراوح المتوسط الحسابي بين (٣,٤٩) و (٤,٢٧) ويلاحظ أن الفقرتين (٢، ٨) اللتين تنص الأولى منهما على أنه "يساهم التحوُّل الرقمي في تكوين نظام ضريبي متكامل"، وتنص الأخرى على أنه "يوفر التحوُّل الرقمي عدالة ضريبية بين المكلفين" جاءت في المرتبة الأولى والثانية على التوالي من حيث درجة الفاعلية بدرجة عالية جداً للفقرة (٨) و بدرجة عالية للفقرة (٢)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة للفقرتين أصغر من (٠,٠٥)، ومن ثم؛ فإن الفرق بين المتوسط الحسابي الواقعي والمتوسط الفرضي دال إحصائياً ولصالح المتوسط الحسابي، في حين جاءت الفقرتان (١، ٥) اللتان تنص الأولى على أنه "يزيد التحوُّل الرقمي من القدرة على ضبط وإحكام المجتمع الضريبي" وتنص الأخرى على أنه "يساعد التحوُّل الرقمي في زيادة الإيرادات الحكومية" في المرتبة قبل الأخيرة والأخيرة على التوالي من حيث درجة الفاعلية بدرجة عالية للفقرتين؛ لأن قيمة مستوى الدلالة للفقرتين أصغر من (٠,٠٥)، ومن ثم؛ فإن الفرق بين المتوسط الحسابي الواقعي والمتوسط الفرضي دال إحصائياً، ولصالح المتوسط الحسابي، وبالتالي يتم رفض فرض العدم الذي ينص على "لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التحوُّل الرقمي، والتَّجَنُّب الضريبي للروابط"، وقبول الفرض البديل الذي ينص على "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التحوُّل الرقمي والتَّجَنُّب الضريبي".

جدول رقم (١٠) نتيجة اختبار (t) لعينة واحدة لفقرات العلاقة بين التحوُّل الرقمي و التَّجَنُّب الضريبي.

م	فقرات الدراسة الميدانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة الفاعلية	الترتيب
١	يزيد التحوُّل الرقمي من القدرة على ضبط وإحكام المجتمع الضريبي.	٣,٦٩	١,٠٧	٥,٧٣	٠,٠٠٠	عالية	٩
٢	يساهم التحوُّل الرقمي في تكوين نظام ضريبي متكامل.	٤,١٦	٠,٨٥	١٢,١٢	٠,٠٠٠	عالية	٢
٣	يساهم التحوُّل الرقمي في الالتزام المجتمعي بالسداد الضريبي؟	٣,٨٤	١,٠٦	٧,٠٩	٠,٠٠٠	عالية	٧
٤	يحد التحوُّل الرقمي لتحصيل الضرائب من الضغوط الاجتماعية على العاملين والمحصلين.	٣,٧٧	١,٠٨	٦,٣٢	٠,٠٠٠	عالية	٨



م	فقرات الدراسة الميدانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة الفاعلية	الترتيب
٥	يساعد التحوّل الرقمي في زيادة الإيرادات الحكومية.	٣,٦٩	١,١٣	٥,٤٤	٠,٠٠٠	عالية	١٠
٦	يساهم التحوّل الرقمي في توفير الوقت والجهد والتكاليف الضريبية.	٣,٩٧	١,٠٨	٧,٩٧	٠,٠٠٠	عالية	٣
٧	يساهم التحوّل الرقمي في حصر المجتمع الضريبي بدقة وجودة عالية؟	٣,٨٧	١,١٢	٦,٩٠	٠,٠٠٠	عالية	٦
٨	يوفر التحوّل الرقمي عدالة ضريبية بين المكلفين.	٤,٢٧	٠,٨٣	١٣,٦٧	٠,٠٠٠	عالية جدا	١
٩	يساعد التحوّل الرقمي على تتبع عمليات الممول.	٣,٩٣	١,١٦	٧,١١	٠,٠٠٠	عالية	٤
١٠	يساعد التحوّل الرقمي على تجنّب أخطاء العنصر البشري عند معالجة وتفريغ البيانات.	٣,٨٩	١,١٣	٧,٠١	٠,٠٠٠	عالية	٥
متوسط الفقرات		٣,٩٠٨	١,٠٥	٧,٩٣٦	٠,٠٠٠	عالية	

### المحور الثالث: دور التحوّل الرقمي على العلاقة بين الروابط السياسية والتجنّب الضريبي:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقيمة اختبار (t) لعينة واحدة وقيمة مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية)، وتم ترتيب الفقرات بحسب ترتيب قيم المتوسطات الحسابية تصاعديًا والجدول (٥) يوضح ذلك ويتبين من الجدول (٥) ما يأتي:

- وجود ٤ فقرات درجة فاعليتها عالية جدًا، بينما يوجد (٥) فقرات درجة فاعليتهم عالية.
- تراوح المتوسط الحسابي بين (٣,٤٩) و (٤,٤٠) ويلاحظ أن الفقرتين (٨، ٧) اللتين تنص الأولى منهما على أنه "تدفع الشركات المرتبطة سياسيًا ضرائب أقل من الشركات غير المرتبطة سياسيًا" وتنص الأخرى على أنه "هناك اختلاف بين معدل الضريبة الفعلي، ومعدل الضريبة التي يتم الحصول عليها قبل التحوّل الرقمي لمصلحة الضرائب المصرية، "جاءتا في المرتبة الأولى والثانية على التوالي من حيث درجة الفاعلية بدرجة عالية جدًا للفقرتين (٨)، وبدرجة عالية جدًا للفقرتين (٧)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة للفقرتين أصغر من (٠,٠٥)، ومن ثم؛ فإن الفرق بين المتوسط الحسابي الواقعي والمتوسط الفرضي دال إحصائيًا، ولصالح المتوسط الحسابي، في حين جاءت الفقرتان (١، ٥) اللتان تنص الأولى منهن على أنه "توفر إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني سهولة في التعامل مع الإيرادات وتقديم الإعفاءات." وتنص الأخرى على أنه "تساعد إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني على إجبار المكلفين المرتبطين سياسيًا بتقديم الضرائب الفعلية الواجب سدادها" في المرتبة قبل الأخيرة والأخيرة على التوالي من حيث درجة الفاعلية بدرجة عالية للفقرتين؛ لأن قيمة مستوى الدلالة للفقرتين أصغر من (٠,٠٥)، ومن ثم؛ فإن الفرق بين المتوسط الحسابي الواقعي والمتوسط الفرضي دال إحصائيًا ولصالح المتوسط الحسابي؛ وبالتالي يتم قبول الفرض البديل الذي ينص على "وجود تأثير مرتفع للتحوّل الرقمي على العلاقة بين الروابط السياسية والتجنّب الضريبي".

### جدول رقم (١١) نتيجة اختبار (t) لعينة واحدة لفقرات دور التحوّل الرقمي على العلاقة

### بين الروابط السياسية والتجنّب الضريبي

م	فقرات الدراسة الميدانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة الفاعلية	الترتيب
١	توفر إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني سهولة في التعامل مع الإيرادات وتقديم الإعفاءات.	٣,٧٩	١,٠٧	٦,٥٧	٠,٠٠٠	عالية	٨
٢	تساهم إجراءات التحاسب الضريبي الرقمي في الحد من التجنب الضريبي.	٤,٢٥	٠,٧٩	١٤,٠٦	٠,٠٠٠	عالية جداً	٧
٣	تساعد إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني في مراقبة الأموال ومنع الاحتيال في الشركات المرتبطة سياسياً.	٣,٨١	١,٠٩	٦,٥٥	٠,٠٠٠	عالية	٤
٤	تساعد إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني في زيادة الحصيلة الضريبية للدولة.	٣,٨٣	١,١٣	٦,٥٣	٠,٠٠٠	عالية	٦
٥	تساعد إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني على إجبار المكلفين المرتبطين سياسياً بتقديم الضرائب الفعلية الواجب سدادها.	٣,٦٨	١,٠٦	٥,٦٨	٠,٠٠٠	عالية	٩
٦	تساعد إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني على تتبع عمليات الممول.	٣,٩٣	١,١٦	٧,١١	٠,٠٠٠	عالية	٥
٧	هناك اختلاف بين معدل الضريبة الفعلي ومعدل الضريبة التس يتم الحصول عليها قبل التحوّل الرقمي لمصلحة الضرائب المصرية.	٤,٣٢	٠,٧٦	١٥,٤٧	٠,٠٠٠	عالية جداً	٢
٨	تدفع الشركات المرتبطة سياسياً ضرائب أقل من الشركات غير المرتبطة سياسياً.	٤,٣٩	٠,٧٩	١٥,٦٤	٠,٠٠٠	عالية جداً	١
٩	هناك اختلاف بين الإيرادات الضريبية قبل وبعد استخدام التحاسب الضريبي الإلكتروني؟	٤,٣٢	٠,٨١	١٤,٥٤	٠,٠٠٠	عالية جداً	٣
متوسط الفقرات		٤,٠٤	٠,٩٦٢	١٠,٢٤	٠,٠٠٠	عالية	

#### القسم الرابع: النتائج والتوصيات

##### أولاً: النتائج:

- من خلال البحث أعلاه؛ توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج يُمكن تلخيصها في الآتي:
- يُعتبر التحوّل الرقمي نقلة نوعية يستوجب الاستفادة منها في شتى المجالات المالية، بما فيها الضرائب والنظم الضريبية والتحاسب الضريبي.
  - يقدم التحوّل الرقمي قاعدة بيانات تفيد في إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني.



3. يساهم التحوّل الرقمي في تنفيذ إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني من خلال منظومة إلكترونية ذكية تعمل على تطابق إقرارات المكلفين مع الفواتير الإلكترونية، وبالتالي سهولة الكشف عن أكبر عدد ممكن من حالات التجنب الضريبي.
4. التحوّل الرقمي للنظم الضريبية يُتيح تواجدها عبر شبكة الإنترنت ويُسهل الوصول إليها من أي مكان وفي أي زمان.
5. يُساهم التحوّل الرقمي في تحسين إجراءات التحاسب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية.
6. تساهم إجراءات التحاسب الضريبي الإلكتروني في كشف العديد من حالات التّجَنُّب الضريبي للروابط السياسية، وبناء منظومة ضريبية متكاملة ومحكمة.
7. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية والتّجَنُّب الضريبي.
8. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التحوّل الرقمي والتّجَنُّب الضريبي.
9. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التحوّل الرقمي، والعلاقة بين الروابط السياسية والتّجَنُّب الضريبي.

#### ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة تبني التحوّل الرقمي في كافة القوانين المتعلقة بالضرائب خاصة في الدول النامية للنهوض بها اقتصادياً.
2. العمل على زيادة الميزانيات المرصودة لعملية التحوّل الرقمي لضمان تحقيق النتائج المتوقعة.
3. وضع خطة استراتيجية شاملة وواضحة لإجراءات التحاسب الضريبي.
4. الاستفادة من الدراسات والأبحاث السابقة لإعداد المزيد من الدراسات التي تتعلق بأثر التحوّل الرقمي على كلٍ من إجراءات التحاسب الضريبي، والتّجَنُّب الضريبي للروابط السياسية.
5. ضرورة السرعة في توفير وسائل الربط الشبكي والاتصالات فيما بين الإدارة الضريبية والجهات الأخرى ذات العلاقة.
6. تجهيز وإعداد النماذج والوثائق الإلكترونية اللازمة لجميع مراحل التحاسب الضريبي.
7. التأكيد الدائم والمستمر على ضرورة تطوير وتحديث أعمال الإدارة الضريبية بما يتلاءم مع التطور في مجال المال والأعمال.
8. الإسراع في إلزام جميع الممولين بتقديم فاتورة إلكترونية.

#### المراجع

- Ajili, H., & Khlif, H. (2020). "Political connections, joint audit and tax avoidance: evidence from Islamic banking industry". *Journal of Financial Crime, Vol. 27, No. (1), 155-171.*
- Alfandia, N. S., & Putri, P. A. (2023). "Audit committees, political connections, and audit quality on tax avoidance". *Journal of Management Science (JMAS), Vol. 6, No (2), 211-216.*
- Alsmady, A. A. (2023). "Accounting Information Quality, Tax Avoidance and Companies' Performance: the Moderate Role of Political Connection". *International Journal of Professional Business Review, Vol. 8, No. (1), 1-42.*

- Annette, A., Niels, J., Ségal, L., & Gabriel, Z. (2022). "Tax evasion and tax avoidance". *Journal of Public Economics*, Vol. 206, 1- 17.
- Chakroun, R., & Khemir, A. (2022). "The effect of political connection on tax evasion: Post-revolutionary evidence from Tunisian firms". *Asian Journal of Empirical Research*, Vol. 10, No. (4), 111-126.
- Firmansyah, A., Arham, A., Qadri, R. A., Wibowo, P., Irawan, F., Kustiani, N. A., et al. (2022). "Political connections, investment opportunity sets, tax avoidance: does corporate social responsibility disclosure in Indonesia have a role?". *Heliyon*, Vol.8, No. (8), 1-13.
- Indarto, B. A., & Widarjo, W. (2021). "Political Connections and Tax Avoidance in Indonesia". *European Journal of Business and Management Research*, Vol. 6, No. (5), 276-282.
- Kamil, I. (2022). "Influence Artificial Intelligence Technology For E-filing and Digital Service Tax (DST) in Tax Administration on Tax Compliance". *International Journal of Management Studies and Social Science Research*, Vol. 4, No. (1), 144-156.
- Karami, R., Vaez, S. A., & Rekabdar, G. (2022). "The impact of effective corporate governance on the relationship between tax gap and future profit changes in iranian economy". *Advances in mathematical finance and applications*, Vol. 7, No. (2), 345-359.
- Kitsios, F., Kamariotou, M., & Mavromatis, A. (2023). "Drivers and Outcomes of Digital Transformation: The Case of Public Sector Services". *Information*, Vol. 14, No. (1) , 1-14.
- McClure, C. (2019). "Tax Avoidance and the Real Effect of Tax-Risk Disclosures". *Chicago Booth Research Paper*, 14-19.
- Mijwil, M., Filali, Y., Aljanabi, M., Bounabi, M., & Al-Shahwani, H. (2023). "The Purpose of Cybersecurity Governance in the Digital Transformation of Public Services and Protecting the Digital Environment". *Mesopotamian journal of cybersecurity*,, 1-6.
- Nazarov, M. A., Mikhaleva, O. L., & Chernousova, K. S. (2020). "Digital transformation of tax administration. In Digital Age: Chances". *Springer International Publishing, Challenges and Future*, Vol. 7, 3035-3051.



- Nurhayati, N., Muda, I., & Kusuma, S. A. (2023). "Building Block in Digital Tax Administration: Literature Review". *International Journal of Social Service and Research*, Vol. 3, No. (2), 566-576.
- Okunogbe, O., & Pouliquen, V. (2022). "Technology, taxation, and corruption: evidence from the introduction of electronic tax filing". *American Economic Journal: Economic Policy*, Vol. 14, No. (1), 341-372.
- Rathi, A., Sharma, S., Lodha, G., & Srivastava, M. (2021). "A study on application of artificial intelligence and machine learning in indian taxation system". *Psychology and Education Journal*, Vol. 58, No. (2), 1226-1233.
- Rustiarini, N. W., & Sudiartana, I. M. (2021). "Board political connection and tax avoidance: Ownership structure as a moderating variable". *Journal Dinamika Akuntansi Dan Bisnis*, Vol. 8, No. (2), 128-144.
- Sari, N. N., Rustiarini, N. W., & Dewi, N. P. (2022). "Corporate Governance, Political Connections, and Earnings Management". *AFEBI Accounting Review*, Vol. 6, No. (2), 78-87.
- Su, L. (2023). "Tax Administration Digitization and Corporate Tax Avoidance: A Quasi-Natural Experiment Based on the Golden Tax III Project in China". *Research square*, 1-39.
- Sulistyaningrum, A. G., Apandi, R. N., & Sofia, A. (2021). "The Whistleblowing System, Literacy of Big Data Analytics, and Tax Avoidance: Experimental Study". *Nusantara Science and Technology Proceedings*, 27-39.
- Tawiah, V., Zakari, A., & Wang, Y. (2021). "Partisan political connections, ethnic tribalism, and firm performance". *Review of Quantitative Finance and Accounting*, Vol. 58, No. (4), 1331-1362.
- Thomas, G., & Aryusmar, N. (2020). "The Effect of Effective Tax Rates, Leverage, Litigation Costs, Company Size, Institutional Ownership, Public Ownership and the Effectiveness of Audit Committees in Accounting Conservatism at Public Companies LQ45". *Journal of Talent Development and Excellence*, Vol. 12, No. (1), 85-91.
- Tijjani, B., & Peter, Z. (2020). "Ownership structure and tax planning of listed firms: Evidence from Nigeria". *Journal of Accounting and Taxation*, Vol. 12, No. (3), 99-107.

- Wang, F., Xu, S., Sun, J., & Cullinan, C. P. (2020). "Corporate tax avoidance: A literature review and research agenda". *Journal of Economic Surveys*, Vol. 34, No. (4), 793-811.
- Widarjo, W., Sudaryono, E. A., Sutopo, B., Syafiqurrahman, M., & Juliati, J. (2021). "The Moderating Role of Corporate Governance on the Relationship between Political Connections and Tax Avoidance". *Jurnal Dinamika Akuntansi*, Vol. 13, No. (1), 62-71.
- Xie, K., & Huang, W. (2023). "The Impact of Digital Transformation on Corporate Tax Avoidance: Evidence from China". *Discrete Dynamics in Nature and Society*, 1-13.
- Yayman, D. (2021). "Blockchain in taxation". *Journal of Accounting and Finance*, Vol. 21, No. (4), 140-155.
- السيد أحمد محمود فودة. (٢٠٢٢). "أثر الملكية المؤسسية على العلاقة بين الروابط السياسية للشركات ومخاطر انهيار أسعار الأسهم في ضوء تكاليف الوكالة: دراسة اختبارية". *المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، المجلد السابع والأربعين، العدد الرابع، ١-٩٥*.
- دلال محمد إبراهيم. (٢٠٢١). "التأثير المشترك للتعثر المالي والتجنب الضريبي علي كل من القيمة السوقية وعوائد الأسهم دراسة اختبارية علي الشركات دولية النشاط المسجلة في البورصة المصرية". *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الثاني، ٧٤٤ - ٧٩٢*.
- فوزي عبد الباقي فوزي مرقص. (٢٠٢٢). "أثر التخصص القطاعي وحجم مكتب المراجعة على مستوى التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية". *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد الرابع، العدد الأول، ٢٧٦ - ٣٦٢*.
- مبروك محمد السيد نصير. (٢٠٢١). "نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي في التحاسب الضريبي الإلكتروني بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية". *المؤتمر العلمي الدولي الثاني بعنوان التحول الرقمي وأثره علي التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، الصفحات ١-٢٣*.
- محمود محمد الدمرداش. (٢٠٢٠). "مكافحة التجنب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرقمي في النظام الضريبي المصري والسعودي بالتركيز على قانوني ضريبة الدخل والقيمة المضافة". *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد السادس، العدد الثاني، ١-١٤١*.